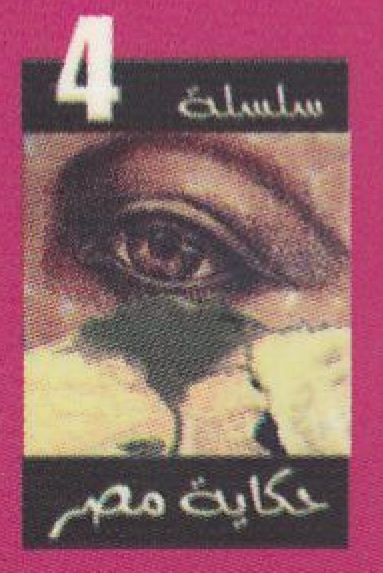
حكاية

كوبري عباس

سيد محمود حسن





حكاية
كوبرى عباس

سيد محمود حسن

وزارة الثقافة



سلسلة
حكاية مصر

تصدرها
الهيئة العامة لقصور الثقافة

• حكاية.. كوبرى عباس
• سيد محمود حسن
الهيئة العامة لقصور الثقافة
القاهرة - 2010م
144ص. 13,5 x 19,5 سم
• تصميم الغلاف:
د. خالد سرور
• المراجعة اللغوية: نهلة فيصل
طلعت محمد أحمد
• رقم الإيداع: ١٤٤٢٠/ ٢٠١٠
• الترقيم الدولى: 978-977-704-176-8
• المراسلات:
باسم / مدير التحرير
على العنوان التالى: 16 أ شارع أمين سامى - قصر العينى
القاهرة - رقم بريدى 11561
ت: 27947891 (داخلى: 180)

• الطباعة والتنفيذ:
شركة الأمل للطباعة والنشر
ت: 23904096

4

سلسلة شهرية للشباب تعنى بنشر تاريخ مصر

حكاية.. كوبرى عباس

الإهداء

إلى روح الأساتذة :

(الكاتب أحمد بهاء الدين /والمؤرخ الدكتور رؤوف عباس/القيادى الطلابى أحمد عبد الله رزة)

..وإلى الكاتب الكبير صلاح عيسى

الذين علمونى الشغف بذلك التاريخ وتقصى حكاياته

وإلى زوجتى التى كانت تسأل دائمًا عن سر حماسى لمظاهرات الطلبة

وإلى ابنتى منى ومريم وابنى حسن، لعلهم يقرأون يومًا ما يجعلهم فخورين بهذا الوطن

وإلى روح أبى تقديرًا لعطائه الممتد

سيد محمود حسن

المقدمة

منذ سنوات دراستى الجامعية وأنا أتابع تاريخ المشاركة السياسية للطلاب المصريين فى الحركة الوطنية، سواء قبل عام ١٩٥٢ أو بعده، وأتيح لى بحكم ظروف عديدة الاقتراب بشكل خاص من بعض قيادات انتفاضة ١٩٤٦ وآخرين ينتمون إلى الجيل نفسه (جيل الأربعينيات)، الذى كان من أكثر الأجيال التى أعطت لمصر فى جميع المجالات

وكان البحث عن تاريخ انتفاضة ١٩٤٦ اهتمامًا شخصيًا إلى أن أتيح لى اختياره موضوعًا لهذا الكتاب، الذى صدرت طبعته الأولى فى العام ٢٠٠٠ تحت عنوان " دم الطلبة

قراءة جديدة لدور الطلبة فى الحركة الوطنية المصرية ١٩٤٦ "

و قد وجد الكتاب اهتمامًا من قبل المعنيين بالموضوع كما كتبت عنه مراجعات صحفية لافتة فى صحف " الوفد " والأهالى " والأهرام المسائى " وبعض الصحف العربية مثل " الحياة اللندنية " والبيان الإماراتية " وكلها كانت مراجعات مفيدة وإيجابية لدرجة مثيرة للاهتمام، لكن الطبعة التى بين يدى القارئ الكريم عملت على استكمال الصورة بالرجوع للمؤلفات التى صدرت بعد صدور الطبعة الأولى من الكتاب والتى أضافت الكثير لمعلومات الكاتب حول الموضوع ،ومن ثم فإن هذه الطبعة التى تظهر باسم مغاير هو " كوبرى عباس . . . . . . حكايات ورؤى عن انتفاضة ١٩٤٦ الطلابية " وهى تسعى لمخاطبة قارئ عام وغير متخصص لذا أسقطت عن عمد فقرات وأجزاء كانت ضمن الطبعة الأولى من الكتاب رأيت أنها أقرب فى موضوعها لدراسات علم الاجتماع السياسى منها للكتابة التاريخية .

وعوضًا عن هذا النقص تتضمن هذه الطبعة إضافات وتعليقات على كتب وآراء كتبت حول الموضوع ولم تكن منشورة عند نشر الطبعة الأولى وفى مقدمتها مذكرات الدكتور عصام الدين جلال الذى كان رئيسًا للجنة الوطنية للطلبة والعمال وهى من وجهة نظرى غاية فى الأهمية ولم تأخذ من تستحقه من اهتمام، مثلها فى ذلك مثل الكتاب الذى أصدرته

الدكتورة صفاء شاكر عن إسماعيل باشا صدقي و أيضًا كتاب المناضل الراحل أبو سيف يوسف الذى تضمن وثائق مهمة من أرشيف اليسار المصرى لم تكن متاحة أمامى وقت أن بدأت العمل لنشر الطبعة الأولى، وبخلاف تلك المؤلفات هناك أعمال قمت بالإشارة لها فى موضعها الأمر الذى يجعل من هذه الطبعة جديدة بالكامل، ولو قارن أى قارئ مهتم بين الطبعتين لوجد اختلافات كبيرة سيما فى نصوص الفصل الرئيسى للكتاب وهو الفصل الأخير فضلاً عن وجود تغييرات أسلوبية هى نتاج اشتغال الكاتب على لغته التى تحررت إلى حد كبير من الطابع الأكاديمى الذى غلب على الطبعة الأولى.

و قد جاءت هذه التغييرات إجمالاً لتلائم طابع السلسلة التى تحمس رئيس تحريرها أستاذى وصديقى العزيز الدكتور عماد أبو غازى لنشر الكتاب و هو أمر ليس طارئًا عليه، لأنه كان صاحب الفضل الأول فى دعم الفكرة الرئيسية للكتاب حين ناقشته فيها قبل نحو ١٥ عامًا وكان يحفزنى دائمًا لاستكمال العمل عليها بعد أن تفضل ودعانى لنشرها فى سلسلة مقالات كانت ضمن مواد صفحة " تراث " التى كان يشرف على تحريرها فى الإصدار الأول لصحيفة "الدستور" فى الأعوام من ١٩٩٦ : ١٩٩٨ . ومن ثم فإن الشكر واجب له من قبل ومن بعد .

وينقسم هذا الكتاب إلى أربعة فصول رئيسية يعرض الفصل الأول للتجارب التاريخية للحركة الطلابية فى مصر بداية من إضراب طلاب نادى المدارس العليا عام ١٩٠٦ وحتى الحرب العالمية الثانية كاشفًا عن الثابت والمتحول فى أسباب هذه التجارب ونتائجها .

ويقدم الفصل الثانى عرضا لمختلف القوى السياسية فى مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركة الطلابية .

وقدم الفصل الثالث مسحًا شاملاً لطبيعة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مرت بها مصر فى الفترة نفسها وركز على طبيعة التحرك الوطنى بعد الحرب وكشف العوامل المؤثرة فى دفع الحركة الطلابية لكى تلعب الدور الأساسى فى الحركة الوطنية فى مرحلة ما بعد الحرب .

أما الفصل الرابع فهو دراسة تاريخية مفصلة لانتفاضة ١٩٤٦ فى مراحلها المختلفة بداية من الإعداد لها ومرورًا بأحداث كوبرى عباس الشهيرة ، وحتى تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ودورها الذى انتهى بقرار حكومة إسماعيل صدقى باعتقال العناصر الوطنية فيما عرف وقتها بقضية الشيوعية الكبرى فضلاً عن تقييم شامل للانتفاضة فى أبعادها المختلفة .

وكما فى الطبعة الأولى ، استفدت فى الطبعة الجديدة استفادة

حقيقية من عدة مراجع فى مقدمتها كتاب "الطلبة والسياسة فى مصر" للراحل الدكتور أحمد عبدالله - وهو صاحب الدراسة العربية الوحيدة المتكاملة لتاريخ الحركات الطلابية فى مصر - وما زالت أعترف أن كتابى مدين لهذا الكتاب بالفضل الأكبر، لأنه دفعنى أكثر من مرة لتعديل خطته واجتهدت رغم ذلك لكى يكون الكتاب إضافة فى هذا المجال، خصوصًا فيما يتعلق بمحاولة تقصى أسطورة حادثة كوبرى عباس الشهيرة ونقدها نقدًا علميًا من خلال مقارنة الروايات التى تعرضت لها. وكنت فى الطبعة الأولى قد استندت إلى شهادة نشرها الدكتور أحمد شوقى الفنجرى المنشورة فى الصحف، وكان أحد المساهمين النشطين فى الحركة والتى أثبتت براءة محمود فهمى النقراشى - رئيس الوزراء المصرى أثناء الحادثة - من إراقة دم الطلاب المتظاهرين ومن خلال استعراض تحقيقات النيابة فى القضية تأكدت تلك البراءة، كما أكدت لى المراجع التى اطلعت عليها قبل إعداد الطبعة الجديدة ومن بينها دراسة حول " أوراق النقراشى باشا ودوره فى الحياة السياسية " أعدتها هدى شامل أباظة صحة تلك الفرضية التى تبنيتها فى الطبعة الأولى من كتابى والقائلة بعدم وجود قتلى من الطلاب فى هذه الحادثة التى تحتل مكانًا مرموقًا فى الذاكرة الوطنية.

وبخلاف شهادات المعاصرين لهذا الحدث المهم اطلعت على مجموعة من الرسائل العلمية غير المنشورة والتى تعرضت بشكل أو بآخر للفترة محل الدراسة وقمت بذكرها فى قائمة المراجع والمصادر المثبتة فى نهاية الكتاب واطلعت كذلك على الدوريات المصرية التى عاصرت الحدث محل الدراسة مثل الأهرام والوفد المصرى والفجر الجديد، كما اطلعت على الدوريات الشهرية التى اهتمت بالدراسات التاريخية مثل الكاتب و الطليعة كما تم الرجوع إلى الكتابات الأجنبية المترجمة فى محاولة لتشكيل صورة شبه مكتملة لهذا الحدث المهم الذى كان ولا يزال أحد الحوادث الملهمة لنضالات الطلاب المصريين وسعيهم الدائم لخلق وطن أفضل

سيد محمود حسن

مؤسسة الأهرام يناير ٢٠١٠

الفصل الأول
التجارب التاريخية للحركة الطلابية
من عام ١٩٠٦ حتى الحرب العالمية الثانية

يؤكد الباحثون فى تاريخ الحركات الطلابية فى مصر أن التحرك الوطنى الطلابى قد بدأ فى مطلع القرن العشرين، فكانت مجلة "المدرسة" التى صدرت عام ١٨٩٣ أول مجلة مدرسية عرفتها الحركة الطلابية، وكانت أهدافها تركز على نشر الروح الوطنية من خلال الأدب وفنونه لمقاومة الاحتلال البريطانى، ومع بداية القرن العشرين توالى ظهور الجمعيات ذات الصبغة السياسية بين طلبة المدارس العليا.

ويؤكد د. عاصم محروس عبدالمطلب أنه مع تأسيس نادى المدارس العليا عام ١٩٠٦ بدأت الانطلاقة الكبرى للحركة الطلابية فى أداء الدور الوطنى الذى تبلور فى ثورة ١٩١٩

بصورة واضحة .

ويرى د. يونان لبيب رزق أن مصر قد عرفت أول إضراب طلاب عام يجمع بين طلاب المدارس العليا والتجهيزية فى فبراير من العام ١٩٠٦ وقد نشرت صحيفة "الأهرام" فى عددها الصادر بتاريخ ٦ فبراير ١٩٠٦ خبراً جاء فيه (أن سبب الإضراب يتعلق بأمور طلابية بحتة ، غير أن الأمر تطور باجتماع ضم حوالى ٢٧٥ طالباً فى حديقة الأزبكية تقدموا بتسعة مطالب للمسئولين عن المدرسة ومع انعقاد مثل هذا الاجتماع بدأت الحركة الطلابية المصرية الدخول فى طور جديد يصبغ الحركة بصبغة سياسية) ويشير يونان إلى أن ما يلفت النظر هنا أمران: أولهما طرح فكرة الاعتصام ، أما الثانى فهو قرار الطلاب بالامتناع عن الحضور إلى المدرسة حتى تجاب مطالبهم ، وقد تم انتخاب لجنة من هؤلاء الطلاب تمثلهم فى التفاوض مع المدرسة .

ويكشف الأمر الأول سعى الطلاب إلى تحويل عملهم إلى حركة طلابية عامة ، و يشير الأمر الثانى إلى ميلاد روح تنظيمية خرجت بالعمل من حدود المطالب الفئوية المحدودة إلى المطالب الوطنية العامة .

وبفضل نشاط الحزب الوطنى تراكمت لدى الطلاب بعض الخبرات السياسية نتيجة تكوين جمعيات للعمل الوطنى ، وعلى

أيدى واحدة من هذه الجمعيات تم اغتيال بطرس غالى ١٩١٠ ، ودبرت فى عام ١٩١٤ محاولة لإطلاق النار على الخديوى عباس حلمى الثانى بالأستانة ، وكذلك محاولتين الاغتيال السلطان حسين كامل مرتين ، الأولى فى إبريل ١٩١٥ ، والثانية فى ٩ مايو ١٩١٥ ، كشكل من أشكال التعبير عن رفض الطلاب للحماية البريطانية على مصر .

وكانت انتفاضات الطلاب ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، هى البذرة التى سرعان ما أينعت فى ثورة ١٩١٩ ، خصوصًا بعد أن أدرك الحزب الوطنى ، وبعده الوفد ، الدور الذى يمكن أن يقوم به الطلاب الذين هم طليعة أى ثورة ووقودها الذى لا ينفد ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يكون يوسف الجندى طالب الحقوق الذى فصل من كليته بتهمة تحقير السلطان حسين كامل هو نفسه الذى أعلن «جمهورية زفتى» خلال تصاعد أحداث ثورة ١٩١٩ ، وأن يصدر الطلاب الثوار الذين تحلقوا حوله ، جريدة سرية باسم «المصرى الحر» كان لها مطبعة سرية خاصة ، تتولى طبع المنشورات التى تحض الناس على الثورة ، وتقاوم الأثر السلبى الذى يمكن أن يحدثه المترددون .

وهكذا عندما انفجرت ثورة ١٩١٩ كان الطلبة مهيئين تمامًا لدعم الثورة ودفع أحداثها حتى إنهم لعبوا الدور الأكبر فى

عملية جمع التوكيلات، وقبل تلك العملية التى قام بها الطلبة كان الوفد مجرد تجمع للقادة السياسيين لا صلة تنظيمية له بالشعب و من ثم فقد جاءت مشاركة الطلبة لتمنح الثورة طابعاً شعبياً مميزاً .

وعادة يلجأ المؤرخون إلى تقسيم ثورة ١٩١٩ إلى مرحلتين :

الأولى : فى مارس ١٩١٩ وهى الثورة العنيفة التى اندلعت عقب نفى سعد زغلول وزملائه إلى مالطة، وهى مرحلة تميزت باتساع المشاركة الشعبية، خصوصًا من الفلاحين لدرجة دفع الثورة من ثورة سياسية إلى ثورة اجتماعية .

أما المرحلة الثانية : فتبدأ من إبريل ١٩١٩ وهى مرحلة طويلة الأجل ربما استمرت حتى صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وهى التى شهدت خروج الفلاحين من معسكر الثورة، وفيها بدأ انحسار العمل والتظاهرات فى المدن .

وما يهمنا هنا أن الطلبة لعبوا الدور الأساسى فى المرحلتين، فكانوا أول من فجر الثورة وآخر من خرج منها، كما قاموا أثناءها بلعب دور البوليس الوطنى لحفظ النظام فى الاجتماعات والتظاهرات، ولعل الدليل الواضح على ضخامة مشاركة الطلبة فى الثورة هو أن أعداد المعتقلين منهم بعد أحداثها فى اليوم الأول قد بلغت ٣٠٠ طالب تم سجنهم فى سجن القلعة ، وهناك

قام أحد المعتقلين وهو الطالب محمود الحفنى بكتابة (فى المعتقل) الأغنية الشهيرة "إحنا التلامذة يا عم حمزة واخدين على العيش الحاف/ مستعدين وطنيين / ناس طيبين / دايماً صاحيين/ إحنا التلامذة / يحيا الوطن" وقد ظلت الأغنية من أدبيات العمل الطلابى فى كل مراحله التاريخية .

ومن الأمور التى يشدد عليها الدارسون لأحداث الثورة أن دور الطلبة لفت انتباه قيادة الوفد، خصوصًا سعد زغلول الذى لفت أنظار معاونيه إلى ذلك ناصحاً إياهم بالاعتماد على الطلبة لأنهم "قوة لا ينبغى التغاضى عنها" وقد سمح سعد زغلول للطلبة بالاجتماع فى بدروم بيت الأمة لتكون القيادة الطلابية قريبة من قيادة الوفد .

وفى إطار هذا الفهم لخطورة دور الطلاب سعى الوفد إلى تنظيمهم، بإشراف مباشر من عبدالرحمن فهمى سكرتير اللجنة المركزية للوفد كما يشير إلى ذلك فى مراسلاته السرية مع سعد زغلول و لا يغيب عن الذهن الدلالة الكامنة فى إصرار قيادة الوفد على توجيه نداءاتها إلى الطلاب، حيث جاء فى إحدى النشرات التى وزعت لمقاطعة لجنة ملنر النص التالى : "عليكم أنتم أيها الطلبة تعتمد أمتكم والوفد"

واللافت للنظر أن سعد زغلول خصص مقعداً فى مجلس

النواب وجعله وقفًا على قيادة الطلاب فى الوفد ، واختار لهذا المقعد زعيم الطلبة حسن يس ، ونجح يس بفضل هذا الترشيح فى أول مجلس نيابى عرفته مصر بعد ثورة ١٩١٩ وبالتحديد فى عام ١٩٢٤ ، و قد ظل الوفد يرشحه فى كل انتخاب رمزاً لتلك الفكرة التى كان سعد يقدسها ويرددها لمن حوله : "إنه لم يكن يعرف السيد حسن يس ولا هو اتصل به من قريب أو من بعيد ، لكنه يعلم أنه زعيم الطلبة فى عهد الثورة ، ولذلك اختاره ليمثلهم فى أول بناء استقلالى حصلت عليه البلاد "حتى يكون فى ذلك اعتراف جميل بما كان للطلبة من تضحية وجهاد .

وينبغى ملاحظة أن الوفد حتى عام ١٩٢٤ لم يسع إلى إدراج الطلبة فى تكوينات تنظيمية ، أى أنه لم يحدد بصفة رسمية علاقته بالقطاع الطلابى ؛ لأن الوفد وحتى عام ١٩٢٤ كان حزباً شعبياً لم يكن بحاجة إلى تنظيمات معدة لتربطه بالجماهير ؛ لأنه كان واثقاً من تأييدها ومن قدرته فى التأثير عليها .

انتفاضة ١٩٣٥ :

بعد سنوات من الكمون عاد الطلاب مرة أخرى للتأثير فى الشارع السياسى فى نهاية العشرينيات بعد أن نجح محمد محمود باشا - رئيس حزب الأحرار الدستوريين - فى تعطيل الحياة النيابية عام ١٩٢٨ ، وكان من الطبيعى أن يكون الطلاب فى

طليعة القوى المعارضة له؛ لذلك أصدر محمد محمود قانونه الشهير "حفظ النظام" فى معاهد التعليم الذى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بغرامة من عشرين إلى خمسين جنيهاً كل من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو المناورات أو الأعطية أو الوعود أو أى طريقة أخرى لدعوة تلاميذ وطلبة المدارس أو الكليات أو غيرها من معاهد التعليم إلى القيام بمظاهرات أو الامتناع عن الدروس أو مغادرة معاهد التعليم أو الانقطاع عنها أو إلى تأليف لجان أو جماعات سياسية للطلبة .

وصدر ذلك القانون بضغط من سلطات الاحتلال واستهدف عزل الطلاب وهم القوى البارزة عن الكفاح الوطنى وقد حاولت السلطات صرف أنظار الطلاب عن تدعيم المعارضة السياسية للانقلاب الدستورى الذى حدث عام ١٩٣٠/ ١٩٣٣ ، حيث تبنت الحكومة وإدارة الجامعة سياسة دعم النشاط الاجتماعى فى الجامعة وتشجيعه لصرف أنظار الطلاب عن السياسة .

ورغم تلك السياسات فإن السلطات لم تنجح فى منع الطلاب عن الانفجار ومواجهة الاحتلال فى انتفاضة ١٩٣٥ التى جاءت احتجاجاً على تصريح وزير الخارجية البريطانى صمويل "هور" الذى كشف حقيقة الموقف البريطانى من أمانى

الحركة الوطنية المصرية وأكده صراحة إذ نصح بعدم إعادة العمل بدستورى ١٩٣٠-١٩٢٣ مادام الأول قد ظهر أنه غير صالح، والثانى لا ينطبق مطلقا على رغبات الأمة.

وكان الموقف البريطانى إجمالاً يعادى دستور ١٩٢٣، ويأمل فى وضع نظام دستورى يوافق ما أسماه صمويل هور "احتياجات مصر" و قد رأى المعنيون بالقضية الوطنية فى هذا التصريح رجوعاً عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ترك لمصر الحرية فى وضع دستورها.

وقد تحرك طلاب الجامعة احتجاجاً على تغير الموقف البريطانى، وعقدوا اجتماعاً داخل حرم الجامعة بالجيزة فى ذكرى عيد الجهاد (١٣ نوفمبر) أدانوا فيه موقف بريطانيا، ثم خرجوا فى مظاهرة سلمية كبرى لعبور كوبرى الجلاء، تصدى لها البوليس وطلب منهم الانفضاض، وعندما أعلنوا رفض ذلك أطلق النار عليهم.

وفى اليوم التالى أعاد الطلاب تنظيم صفوفهم وخرجوا فى مظاهرة كبرى إلى الشوارع حاول البوليس منعها أيضًا وحاصر نحو ثلاثمائة طالب فوق كوبرى عباس بالجيزة وأطلق عليهم النار فقتل طالب الزراعة محمد عبدالمجيد مرسى، وجرح طالب الآداب عبدالحكم الجراحى جرحاً بالغاً مات على أثره فى اليوم

التالى وألقى البوليس القبض على عدد كبير من الطلاب وأصدرت إدارة الجامعة قراراً بتعطيل الدراسة لوقف التظاهرات ، غير أن اتحاد طلاب الجامعة استمر يقود الحركة الطلابية وينظمها حتى إنه أرسل برقية احتجاج إلى عصبة الأمم بسبب اعتداءات البوليس كما أعلن الطلاب العزم على متابعة "الجهاد الوطنى" وفى أثناء المظاهرات أصيب الطالب على طه عفيفى من دار العلوم ثم مات فى اليوم التالى متأثراً بجراحه ، وانتشرت المظاهرات الطلابية فى مختلف مدن مصر .

وفى ٢٨ فبراير نظم إضراباً عاماً حداداً على الشهداء، وفى ٧ ديسمبر التالى له أقام طلاب الجامعة فى فنائها نصباً تذكارياً تخليداً لشهداء الجامعة أزيح الستار عنه فى احتفال مهيب حضره أحمد لطفى السيد رئيس الجامعة .

ويشدد رءوف عباس فى دراسة له عن تاريخ جامعة القاهرة على أن أعضاء هيئة التدريس فى الجامعة تضامنوا بصورة واضحة مع الطلاب وقدموا مذكرة احتجاج لوزير المعارف ورئيس الجامعة ذكروا فيها أن الطلبة قاموا بمظاهرات سلمية قوبلت بالعنف الشديد واحتجوا فيها على الأسلوب الذى اتبعته السلطات فى مواجهة المظاهرات .

ولأول مرة يقدم الطلاب إلى المحاكمة أمام محكمة عابدين

الجزئية فى ٢٧ نوفمبر من نفس العام، غير أن القاضى حسين إدريس أصدر أحكاماً بالغرامة تتراوح بين عشرين قرشاً وجنيهاً واحداً، وقال فى حيثيات الحكم: "إن المتجمهرين جميعاً هم بطبيعة ثقافتهم ووطنيتهم يدركون أن مظاهراتهم هذه لا تؤثر على السلطات فى أعمالها، ذلك التأثير الذى يقصده القانون (قانون حفظ النظام)، وبرر صدامهم مع البوليس بأنه كان نوعاً من الدفاع عن النفس"

ويلفت نظرنا عند قراءة أحداث انتفاضة ١٩٣٥ أنها لعبت دوراً رئيسيًا فى دفع الشارع السياسى إلى الاحتجاج العلنى ضد ممارسات الاحتلال لدرجة أن الحكومة اضطرت إلى منع نشر أخبار المظاهرات الطلابية التى اعتبرها عبدالرحمن الرافعى "صفحة جديدة فى تاريخ الشباب" وكانت أبرز نتائجها تكوين جبهة موحدة من كل الأحزاب السياسية لبحث مستقبل البلاد، ولعب الطلاب دوراً كبيراً دفع السياسيين إلى تشكيل هذه اللجنة بدافع القلق على مستقبل البلاد وقد مهدت تلك اللجنة الطريق أمام عقد معاهدة ١٩٣٤، وإعادة الدستور من جديد.

و لاشك فى أن انتفاضة ١٩٣٥ الطلابية كانت البداية الحقيقية لظهور الحركة الطلابية المصرية كقوة متميزة فى الشارع السياسى كما يقول شهدى عطية الشافعى وأثبتت أن مارد الاحتجاج

الطلابى قد خرج من قمقمه ولن يستطيع سوى فرض الأحكام العرفية إجباره على التراجع مؤقتاً أثناء الحرب العالمية الثانية ، كما كشفت الانتفاضة كذلك الدور الذى لعبته التنظيمات السياسية التى نشأت خارج حظيرة الوفد فى دفع أحداثها ، إذ برز من بين صفوف الطلاب العناصر المنتمية إلى حزب مصر الفتاة وفى مواجهة هذا الصعود اضطر الوفد فيما بعد إلى تشكيل فرق القمصان الزرقاء لمواجهة كتائب مصر الفتاة الخضراء .

ويلفت أحد الباحثين النظر إلى أن الشارع السياسى فى مصر شهد عقب تلك الانتفاضة بدء عمليات الاستقطاب السياسى والمنافسة الحزبية على الزعامات الطلابية ، وقد كان هذا الاستقطاب أحد سمات الحياة الحزبية المصرية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وربما كانت سنوات الثلاثينيات تشير إلى أن العصر الذهبى لسيطرة الوفد على الطلاب كاد أن ينتهى بعد أن بدا واضحاً أن الوفد يلجأ للمساومة ويقبل أنصاف الحلول مع الإنجليز ، كما بدأ يسلك مسلكاً لا يتفق مع ادعاءات الحزب بشأن الديمقراطية حتى إنه استخدم قانون حفظ النظام لقمع مظاهرة الطلاب التى اندلعت عام ١٩٣٧ ، بل قام الحزب الجماهيرى الكبير بحل اللجنة التنفيذية للطلاب فى العام نفسه .

والملاحظ أن قوة خصوم الوفد فى الجامعة جاءت من كونهم منتمين إلى هيئة غير برلمانية محكمة التنظيم وذات هدف محدد هو تغير النظام السياسى القائم، وقد اعتبروا أن الوفد جزء من ذلك النظام وأحد أركانه التى ينبغى تقويضها، لكن الحقيقة التاريخية تشير إلى أن الوفديين رغم ذلك ظلوا أصحاب التجمع الأكبر داخل الحركة الطلابية.

وبصورة عامة يكشف استقراء التجارب الطلابية التى شهدتها مصر قبل الحرب العالمية الثانية أن النظام الليبرالى - نسبياً - الذى عاشته مصر قد أتاح فرصة كبيرة للطلاب فى المشاركة السياسية، ولكن فى حدود دستورية صارمة، امتلك فيها النظام القدرة على ضبط ثورية تلك الحركة الناشئة عن طريق استخدام قانون حفظ النظام الذى كان يحد من الحركة الطلابية ويمنعها أحياناً.

ومما يلاحظه الدكتور أحمد عبدالله فى دراسته المهمة عن "الطلبة والسياسة فى مصر" أن الحركة الطلابية طوال تلك الفترة كانت خاضعة لتأثير الصفوة الحزبية، والتى جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية لتؤكد تحالفها مع الاستعمار .

وفى الوقت نفسه جاءت التغيرات الكمية والكيفية التى تعرضت لها أعدادالطلاب فى الجامعة أثناء الحرب لتزيد من وعى الطلاب بأبعاد المشكلة السياسية فى مصر، وكان طبيعياً أن

يكون الطلاب أحد أهم العناصر الرافضة لشرعية النظام السياسى التابع الذى جاءت ظروف الحرب العالمية الثانية وما بعدها لتكشف الأزمة التى يعيشها .

الفصل الثانى

القوى السياسية فى مصر قبيل الحرب العالمية الثانية وتأثيرها على الحركة الطلابية

استقر فى ذهن المصريين قبل معاهدة ١٩٣٦ وبعدها أن هناك ثلاثة ثوابت فى السياسة البريطانية إزاء مصر: أولها أن بريطانيا تساند القصر، وثانيها التزام بريطانيا فى الأساس بالدفاع عن مصالحها، وثالثها أنه لا تبقى أية وزارة مصرية فى الحكم إلا المدة التى يسمح بها الإنجليز .

وقد جاءت معاهدة ١٩٣٦ لتضع أساساً واضحاً للعلاقة بين مصر وبريطانيا، لكنها لم تنه الصراع الدائر بين القصر والوفد، حيث نجح الملك فى تدعيم صورته بأن ظهر فى صورة الملك الورع الصالح فى بداية الأربعينيات وسعى لاستمالة شيوخ الأزهر ورجال السياسية الأقوياء أمثال على باشا ماهر وعمل

على استمالة عناصر من التنظيمات السياسية الناشئة خارج حظيرة الوفد خاصة من مصر الفتاة والإخوان المسلمين.ليعزز موقفه أمام الوفد الذى جاءت سنوات الثلاثينيات والأربعينيات لتهز صورته المستقرة فى ذهن الجماهير باعتباره الحزب الخارج من رحم ثور ١٩١٩ الوطنية المباركة.

وحسبما يؤكد الدكتور محمد أنيس فإن الوفد قد أضاع من حياته الفترة من ١٩٣٦ وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية دون أن يضع برنامج اجتماعى يعمل فى إطاره، خاصة بعد أن خسر كثيراً على المستوى الوطنى بسبب موقفه فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، حتى قبل المجىء إلى الحكم برغبة إنجليزية، كذلك تأثر الوفد كثيراً بعد انشقاق مكرم عبيد عن الحزب وظهور "الكتاب الأسود" وبالطبع لم تكن تلك الخسارات تعنى انتهاء دور الوفد كقائد للحركة الوطنية؛ لأن أية انتخابات نزيهة كانت تأتى بأغلبية وفدية ساحقة، لكن يظل موقف الحزب من المسائل الاجتماعية فى مصر مسألة شائكة هددت نفوذه السياسى فى تلك الفترة.

وعلى الرغم من الإنجازات التى حققها الوفد فى مجالات التشريعات العمالية والتشريعات الأخرى التى أصدرها لمساعدة صغار الملاك، فإنه لم يكن حائزاً على صفات الحزب الثورى

الشعبى، إذ لم تفكر قياداته فى أى وقت من الأوقات فى حمل لواء الثورة إلى قلب البنيان الاجتماعى، بمعنى أن الاتجاه المحافظ فى الميدان الاجتماعى أدى فى النهاية إلى رجعية سياسية واضحة أصبحت أكثر بروزاً فى مسار الحزب مع صعود فؤاد سراج الدين الذى دخل صراعاً داخل الحزب أبعد القيادة الوفدية عن قواعدها الجماهيرية بحسب رأى الكثير من المؤرخين.

وفى تلك الظروف بدأت الجماهير تبحث عن قيادة جديدة ولكن الوفد وهو خارج الحكم استرد بعض عافيته، خاصة أن جماهيره كانت ذات تأثير صحى عليه فكانت تمده بعناصر تقدمية حقيقة مخلصة أدركت عمق الأزمة الاجتماعية التى يمر بها المجتمع ويحسب لهذه العناصر أنها حاولت تطوير الحزب من داخله ودفعه إلى تبنى سياسات اجتماعية أكثر راديكالية (تبلورت على وجه خاص فى حكومة ١٩٥٠)؛ لأنها أدركت أن الوفد هو أصلح القوى لقيادة الصراع الوطنى والاجتماعى فى تلك الفترة.

ويلاحظ أن تلك العناصر التقدمية قد تزايد تأثيرها فى القيادات الوفدية الشابة التى لعبت الدور الأكبر فى الحركة الوطنية الطلابية من١٩٤٥ : ١٩٤٦فى ظل تشجيع واضح من مصطفى النحاس والصحافة الوفدية التى حملت فكراً تقدمياً

ظهر أثره فى كتابات د . محمد مندور وعزيز فهمى .

ويمكن القول : إن صعود الحركة الوطنية فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية أتاح للوفد فرصة ذهبية للاحتفاظ بالموقع القيادى للحركة الوطنية وضمن له بعد ذلك ولاء الأغلبية التى ناصرت حكم الوفد لأنها تمتعت فى ظل حكمه - رغم كل شىء - بأكبر قدر ممكن من الحرية السياسية .

أما عن مشاركة الطلاب الوفديين فى الأنشطة السياسية داخل الجامعة فإن انحسار دور الوفد فى فترة الحرب قد أفقده - كما ذكرنا - التأثير شبه الكامل ، بل الإجماع الذى سبق أن حظى به فى صفوف الطلاب فى الفترة من ١٩١٩ : ١٩٣٥ ، خاصة بعد قرار حل اللجنة التقليدية للطلبة عام ١٩٣٧ ، مع ملاحظة أن القيادة الوفدية ظلت حريصة على الاعتماد على الطلاب ولعل أشهر المواقف فى هذا الصدد ما تردد عن أن النحاس باشا رفض الاستجابة لطلب أحمد ماهر باشا فى تولى وزارة التعليم ، ويبرر النحاس رفضه بقوله : "إن أحمد ماهر يريد السيطرة على الطلاب " وكان ذلك قبل الانشقاق السعدى عن الوفد عام ١٩٣٨ .

ومن المواقف الأخرى التى تؤكد حرص قيادة الوفد على السيطرة على الطلاب موقف فؤاد سراج الدين حين حاول

تنصيب أخيه ياسين سراج الدين زعيماً للطلبة الوفديين على حساب حافظ شيحة ورغم فشل المحاولة فإنها أدت إلى ظهور تيار راديكالى بين شباب الوفد يعادى سراج الدين وتوجهاته ، وهو التيار الذى ظهر تأثيره الواسع فى المؤتمر العام للحزب عام ١٩٤٣ .

وقد استمر ذلك التيار يلعب دوراً مؤثراً فى الحزب وفى الحركة الوطنية ، وشكل منبراً خاصاً هو "الطليعة الوفدية " التى تأثرت بالاتجاهات الراديكالية التى طرحها اليسار المصرى خلال تلك الفترة ، بل دفعت بعض فصائل اليسار المصرى للتحالف معه و بصورة أثرت فى طبيعة النضال الوطنى ضد الاحتلال فى الفترة من ١٩٤٥ : ١٩٥٢ .

الإخوان المسلمون

ظهرت حركة الإخوان المسلمين فى أواخر العشرينيات من هذا القرن ، إلا أنها من حيث الفاعلية السياسية ظهرت بعد ذلك بسنوات وهناك من المؤرخين من يرى أن حركة الإخوان كانت بالضرورة رد فعل عنيف ضد الفشل الأيديولوجى الذى منى به قادة المثقفين الليبراليين الذين جاءت بهم قيم النظام السياسى الذى أعلت ثورة ١٩١٩ من أركانه .

وقد نشأت حركة الإخوان المسلمين كحركة دينية سياسية

استلهمت التفسير الجامد للإسلام بصدد المسائل الاجتماعية والسياسية ، ومن ثم كان عدم أخذها بالأساليب الحديثة للتنظيم السياسى ، حيث قدم الإخوان أنفسهم فى البداية كبديل لحكم الساسة العلمانيين وللنمط الأوروبى المستورد فى الحكومة والمجتمع .

وهناك ملاحظة ذات دلالة على الظروف المصاحبة لظهور الإخوان المسلمين على الساحة ، حيث ارتبط ظهورهم باختفاء الخلافة الإسلامية وثم وفاة سعد زغلول عام ١٩٢٧ بما كان للاثنين معاً من شعبية كبيرة فى نفوس الجماهير .

وقد نجح الإخوان المسلمون فى استغلال هذا الفراغ ، خاصة أن المجتمع المصرى قد وقع خلال الثلاثينيات والأربعينيات فى حالة من حالات انعدام الوزن نتيجة التحول السريع إلى النظم الليبرالية الغربية ؛ لذلك فإن شعارات الإخوان المسلمين ومنها (الرسول زعيمنا والقرآن دستورنا) لاقت رواجاً شعبياً فى أوساط العمال والفلاحين ، وهو الرواج الذى لم يتحقق بنفس القدر بالنسبة لشعارات التنظيمات الأخرى والتى ظل تأثيرها محدوداً ومرتبطاً بأوساط النخبة .

وينفى د . زكريا سليمان بيومى - المعروف باتجاهاته الدينية - أن يكون انتشار دعوة الإخوان المسلمين فى أوساط البرجوازية

الصغيرة جاء من كون أبناء تلك الطبقة خاضعين للتأثير الديني بينما رأى عبدالعظيم رمضان أنه من المشكوك فيه تماماً أن دعوة الإخوان كان يقدر لها كل هذا النجاح الذى تحقق بين الطبقات الشعبية لو أن هذه الجماهير تفهمت مبادئها كاملة واستوعبت أبعادها النظرية ، ولكن الجماهير تقبلت دعوة الإخوان كدعوة دينية خالصة دون اكتشاف لحقيقة أهدافها السياسية .

و من جهته يؤكد طارق البشرى أن الظهور السياسى السافر للإخوان بدأ عام ١٩٣٨ بعد صدور العدد الأول من مجلة "النذير" الأسبوعية ، وبعد عامين من معاهدة ١٩٣٦ واهتزاز شعبية الوفد .

ورغم احتدام الصراع الاجتماعى وفورة نشاط الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن جماعة الإخوان المسلمين ظلت أقل التنظيمات السياسية تعرضًا للمسألة الوطنية وتحديداً للموقف منها ، وكان هذا مثيراً للشكوك وألقى بظلال من الغموض على الجماعة وقت أن كانت المسألة الوطنية هى بؤرة الاهتمام العام ، بل إن أكثر المؤرخين تأييداً للجماعة يقر بأن الجماعة قد هادنت القصر ومالت له أحياناً ، وهو ما جعلها عاجزة عن طرح نظام مفصل للحكم الإسلامى الذى تروج له بالشعارات ، وهو ما دفع البعض لاتهام الجماعة بـ "الغموض"

وبـ "الرجعية" واعتبارها آلة سياسية تساند الأمر الواقع وتؤيد الطبقة الحاكمة بدرجة تطابق مصالح هذه الطبقة مع الجماعة فى معارضة الوفد والشيوعيين.

ويصل الأمر بالمؤرخ الهولندى رول ماير " إلى أن يقرر أن هدف جماعة الإخوان كان إحباط الحركة الوطنية التقدمية بدليل أنها حظيت بتأييد كل الحكومات الرجعية وهو هنا لا يختلف كثيراً عن طارق البشرى الذى يقرر أن الجماعة بسبب غموضها نجحت فى امتصاص الطاقات الثورية لدى قطاع عريض من الشعب وأبقته بعيداً عن المشاركة الإيجابية فى الحركة الوطنية طوال تلك الفترة .

ورغم ذلك نجح الإخوان المسلمون فى كسب الكثير من الأنصار والمؤيدين، خاصة داخل طلاب الجامعة ربما يبدو ذلك غريباً خاصة أن الجامعة كمؤسسة تعليمية وفكرية كانت تحت تأثير أفكار الأساتذة العلمانيين أصحاب التوجه الليبرالى أمثال طه حسين و أحمد لطفى السيد ولاشك أن غزو الإخوان المسلمين للجامعة - حسب تعبير زكريا سليمان بيومى - جاء بعد انتقال مقر الجماعة إلى القاهرة بعد سنوات التأسيس فى الإسماعيلية ولم يزد عدد الطلاب المنضمين للجماعة فى سنواتها الأول قبل الحرب العالمية الثانية عن ٥٠٠ طالب كان

أكثرهم من جامعة الأزهر والمعاهد الدينية .

وينبغى أن نلاحظ أن الإخوان المسلمين وطلابهم لم يشاركوا فى انتفاضة ١٩٣٥ الطلابية بأية صورة من الصور.

والحاصل أن اهتمام الإخوان بالطلبة قد زاد كثيراً بعد انتقال مقر الجماعة من الإسماعيلية إلى القاهرة - كما ذكرنا - بل إن محمود عبدالحليم (وهو أحد كبار قادة الجماعة) يذكر فى شهادة له أن انتقال الجماعة إلى القاهرة كان أهم دوافعه أن يكون الإمام حسن البنا فى الموقع الذى يمكنه من الاتصال بالطلاب فى الجامعة، ويقول عبدالحليم (كان الأستاذ المرشد - يقصد البنا - يعتبر اقتناع طالب واحد فى كلية من الكليات أنفع للدعوة من دخول بلد بأثره فيها، وكان المرشد الإمام يتلمس وسائل هذا الاتصال، وضرب مثلاً بحرص الإمام على الاقتراب من الطلبة ويقول : (إن الإمام علم أن كلية الحقوق قررت على طلبة السنة الأولى بها دراسة مائة حديث نبوى اختارتها الكلية، فهرع الأستاذ إلى هذه الأحاديث المقررة، فشرحها شرحاً وافياً ونشرها فى مجلة (الإخوان)، وعرض الإخوان المجلة على الطلبة فأقبلوا عليها، وبهذه الطريقة اكتسبت الدعوة أنصاراً جداً، ويذكر عبدالحليم أن كل تطورات الدعوة وكل ما قامت به هو من ثمار لجنة الطلبة التى شكلها حسن البنا من مندوبى الكليات .

وتذكر كل أدبيات الجماعة مدى حرص المرشد الإمام على الاهتمام بالطلاب، حيث كان يقضى معهم ليلة كاملة كل أسبوع مجتمعاً بمجموعة مختلفة منهم، بحيث ينجح فى تغطية مجمل عضوية الإخوان من الطلاب على مدار العام الدراسى كله، وكانت العلاقة بين الطلاب والمرشد العام قائمة على أساس أنه الأب الروحى؛ لأنه كان يعرف أدق تفاصيل حياتهم وكان يدفعهم للتقدم العلمى والتحصيل الدراسى.

وكان للطلاب شعب تنتظم فى أسر تجتمع بانتظام أسبوعياً فى منزل أحدهم لدراسة مقرر تعليمى إسلامى موضوع بحيث يلائم المجموعة من حيث السن والمستوى الدراسى، وكان معظم هؤلاء الطلاب أعضاء فى فرق الجوالة التابعة للجماعة والتى بلغ عدد أعضائها من ٢٠ : ٤٥ ألف طالب .

ولعبت حادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ دوراً رئيسيا فى تغيير تكتيك طلاب الإخوان داخل الجامعة، حيث حرصت الجماعة على احتواء الطلاب الذين أحبطهم موقف الوفد وأعطى الإخوان مساحة أكبر فى مجلتهم لشئون الطلاب وبعد انتهاء الحرب أنشأوا قسماً خاصاً بالطلاب فى مقر الجامعة، وكانت اللجان الطلابية خاضعة لإشراف أحد قيادات الجماعة الموجود على اتصال مباشر بالمرشد العام.

ويرى زكريا سليمان بيومى أن نشاط الإخوان داخل الجامعة قد أبرز الطابع السياسى للجماعة وأدخلها فى الصراع الدائر للسيطرة على الحركة الطلابية ، وهو الصراع الذى قاد فيه الإخوان المعسكر المضاد للوفد داخل الجامعة ، و ضم معهم أيضاً أحزاب الأقلية ومصر الفتاة والحزب الوطنى .

غير أن أهم صفة تميز الإخوان المسلمين فى العمل فى الجامعة كانت - ولاتزال - هى القدرات التنظيمية العالية التى اكتسبها الإخوان نتيجة خبرة العمل فى فرق الجوالة التى كانت شبه عسكرية ، كما أن بعض الطلاب من الإخوان كانوا أعضاء فى الجهاز السرى للجماعة ، الذى اتهم - بعد ذلك - بالتورط فى عدد من جرائم الاغتيالات السياسية .

ومن أشهر قادة طلاب الإخوان فى الجامعة الطالب مصطفى مؤمن الذى كان محرضاً دءوباً وقادراً على إثارة حماس الطلاب بشكل قد نلحظ تأثيره على أحداث انتفاضة ١٩٤٦ .

مصر الفتاة

فى العام التالى لتأليف جماعة الإخوان المسلمين كان أحمد حسين يؤلف فى أغسطس من عام ١٩٢٩ جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة التى تحولت بعد ذلك إلى جمعية القرش ثم إلى جماعة مصر الفتاة فى أكتوبر من عام ١٩٣٣ .

والملاحظ أن مصر الفتاة لا تختلف فى مبررات نشأتها عن جماعة الإخوان المسلمين حيث ارتبط ظهورها ارتباطًا وثيقًا بفشل التجربة الليبرالية فى مصر فضلاً عن الأثر الذى خلفته الأزمة الاقتصادية العالمية التى طحنت الطبقات الكادحة وعناصرها البرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها من عمال وفلاحين وموظفين وطلاب، وقد كانت هذه الشرائح المصدر الأساسى لتمويل التنظيمات السياسية غير المنظمة برلمانياً، وكانت مصر الفتاة من بين هذه التنظيمات التى ظهرت فى وقت كانت المبادئ الفاشية قد استهوت عدداً كبيراً من الشباب بعد الانتصارات التى حققتها الفاشية فى البدايات الأولى للحرب العالمية الثانية.

و لما كان الشباب المصريون متحمسين للقضية السياسية اعتقد بعضهم أن حلها لن يكون على يد هؤلاء السياسيين التقليديين، وإنما سيكون على يد الشباب المثقف الواعى النابض بالدماء الجديدة والأفكار الحديثة.

وتبدو الأفكار الفاشية فى فكر أحمد حسين من خلال برنامجه عن بعض القضايا، فنراه يغفل الدستور مع أنه كان القضية الأولى عام ١٩٣٣، وكذلك ركز على وجوب الولاء للملك والالتفاف حوله، وهذا الاهتمام بالملكية مستمد فى

الواقع من نشأة الفاشية الأولى فى إيطاليا وكانت الجماعة تؤمن بإخماد الرأى المعارض عن طريق القوى والإرهاب وتؤمن بالتعصب للقومية المصرية وللغة العربية واحتقار كل ما هو أجنبى .

وعلى هذا الأساس أسرعت مصر الفتاة إلى تكوين فرق المجاهدين من أعضائها فنشرت جريدة "الصرخة" أول صورة لجندى مصر الفتاة وهو يرتدى القميص الأخضر فى ديسمبر ١٩٣٣ موجهة إليه تحية الأجيال وتحية الأمة ، وظهرت كتائب الجماعة فى شوارع العاصمة فى مستهل عام ١٩٣٤ وبصورة اضطرت الوفد لاتخاذ مسلك مضاد عبر إعداد فرق أسماها "القمصان الزرقاء" لمقاومة العنف بنفس الأسلوب ، لكن تشكيلات الوفد حلت عام ١٩٣٨ .

وفى تقييم طارق البشرى للجماعة نراه يعتبرها حزبا بدأ بمساندة الأمر الواقع ، وكان برنامجه معادياً للديمقراطية ومؤيداً للملكية ، ولكن الجماعة بدأت بعد ذلك فى اتخاذ مسلك ثورى يدعو إلى الإصلاحات الجذرية ، وقد طرأ هذا التحول بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة .

ويبدو أن البشرى قد وجد فى هذا التحول علامات مبشرة اتضحت أكثر بعد أن طالبت الجماعة بإلغاء الاحتكارات الأجنبية

وتحريم امتلاك الأراضى على الأجانب وتأمين القناة والعمل على فرض ضرائب تصاعدية ، وهى مطالب تحققت بعد يوليو ١٩٥٢ ، ولعل ذلك هو ما جعل جماعة مصر الفتاة من أولى الجماعات التى تأقلمت على أوضاع ما بعد ١٩٥٢ .

أما عبدالعظيم رمضان فإنه يعتبر الجماعة أداة من أدوات السراى التى لم يكن لها وجود سياسى مستقل ومطالب مشروعة ويكاد د رءوف عباس أن يتفق مع هذا الرأى ، بل يضيف إن الجماعة كانت لمواجهة التيار الشعبى ، مما كان له أثره على الحركة السياسية بعد ذلك ، ويفسر التطورات التى أدخلتها الجماعة بعد الحرب بأنها جاءت نتيجة لما لحق المجتمع المصرى من تغيرات ونتيجة طبيعية أيضاً لتأثير هزيمة الفاشية فى الحرب ، وهو ما أدى إلى تأثر رصيد مصر الفتاة فى الشارع السياسى ، ودفع الشباب للانضمام إلى تيارات جديدة أخرى . وكانت جماعة مصر الفتاة تهتم اهتماماً كبيراً بالطلاب ، ويبدو ذلك من إحدى مقولات أحمد حسين حين فرق بين توجهات مصر الفتاة والنازية والفاشية ، وأكد أنه يعتمد على الشباب ، فى حين تعتمد النازية على جنود العاطلين .

ولقد لعب شباب مصر الفتاة دوراً مهماً فى انتفاضة ١٩٣٥/ حتى إن أحمد حسين رأى أن أحداثها انتصار لروح مصر الفتاة

وطلابها بقيادة نور الدين طراف وإبراهيم شكرى اللذين هَيَّئا المناخ العام المفجر للانتفاضة .

وتبدو جهود أحمد حسين مع الشباب واضحة بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث أكد أن الثورة قادمة لا محالة وعلى الشاب أن يشعلوا نارها كما أشعلوها دائماً وكان لطلاب مصر الفتاة دور كبير رغم قلة عددهم ، إذ كان بمقدورهم دائماً إحداث قدر من الاضطرابات ، لكن الأربعينيات فى الجامعة لم تكن فى صالحهم بعد أن فقدت الجماعة الصلة إلى حد كبير بالتيار العام فى الحركة الطلابية وتحولت إلى قوة هامشية جعلت مواقف طلابها فى أحداث ١٩٤٦ مواقف متناقضة أظهرت حجم الجماعة الحقيقى ، خصوصا بعد أن أسلمت نفسها لقيادة الإخوان وقبلت الوقوف فى المعسكر المضاد للوفد وحلفائه من الشيوعيين .

٤- التنظيمات اليسارية وتأثيرها الفكرى والسياسى

كانت التنظيمات اليسارية الأولى قد عانت فى بداياتها من التتبع الأمنى لعناصرها الأمر الذى لم يمكنها من تنمية دورها واستثمار المناخ الثورى الذى عاشته مصر بعد أحداث ثورة ١٩١٩ لكن تلك التنظيمات عادت للعمل من جديد مستفيدة من الظرف التاريخى الذى تمثل فى انحسار الفاشية وبقاء الاستعمار البريطانى وهبوط أسهم الوفد بعد انقساماته وحادثة ٤

فبراير ١٩٤٢ .

خلال تلك الفترة قد تعددت الخلايا والتنظيمات الشيوعية فى مصر : فهناك جماعة رابطة أنصار السلام وجماعة الفجر الجديد ، وحمتو ، وإيسكرا ، هذا إلى جانب جماعات أخرى مثل الخبز والحرية ، والقلعة ، وتنظيمات أخرى يصعب حصرها أو الكتابة عنها بالتفصيل .

واستطاعت تلك التنظيمات أن تفرض صياغة جديدة لتقييم الأوضاع فى مصر و تجد بعض القبول لدى النخب الثقافية وبعض القيادات المسيطرة على النقابات العمالية فى الأربعينيات .

ولكن وكما يلاحظ المؤرخ رول ماير فإن أوجه النقد التى وجهت إلى الحركة الشيوعية تركزت فى أربع نقاط : الأولى هى المركز المسيطر للأجانب على القيادة ، والثانية : الانقسامات الداخلية التى غالباً ما تحدث فى العمل الشيوعى ، والثالثة : الاستراتيجية المتبعة فى النضال والتى عجزت عن تعبئة الجماهير أما الرابعة فهى الجمود الأيديولوجى الذى يسيطر على شيوعى تلك الفترة .

ويرجع رفعت السعيد جميع الآثار الإيجابية للحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية إلى الأثر الإيجابى الناتج عن الصياغة

العلمية التى وضعها الشيوعيون لفهم الأوضاع الداخلية والخارجية وهذا صحيح إلى حد كبير، لكن مع الوضع فى الاعتبار أن هذا الأثر الإيجابى ما كان يمكن له أن يحدث هذا الصدى والتأثير لو لم يتحالف الشيوعيون مع الوفد وعناصره التقدمية فى أحداث ١٩٤٦، ولو لم تكن هناك ظروف موضوعية تسمح بذلك.

وتؤكد الشواهد التاريخية أن أكبر تأثير للمنظمات الشيوعية بعيداً عن أوساط المثقفين كان فى أوساط العمال، بحسب شهادة طه سعد عثمان- وهو أحد أهم نقابى تلك الفترة- فى مقالاته التى نشرها فى مجلة " الكاتب "عن الحركة العمالية ولكن مع ملاحظة أن أعضاء تلك المنظمات اليسارية لم ينجحوا فى تحويل أعضاء النقابات العمالية إلى جنود مخلصين للحركة مناضلين من أجلها، لأن أغلب قيادات تلك المنظمات كانوا منظرين ينتمون فى معظمهم إلى البرجوازية الكبيرة بمختلف شرائحها، فكانت روابطهم محدودة بالطبقة العاملة حتى النصف الأول من عام١٩٤٥، فى وقت كانت الحركة الشيوعية المصرية أشد اهتماماً بتوطيد الصلات بالمنظمات الشيوعية الدولية منها بالنضال بين صفوف الجماهير المصرية بتعبير المؤرخ الراحل رءوف عباس.

أما عن تأثير الشيوعيين على الطلبة ، فإن أعضاء وقادة تلك المنظمات علقوا آمالاً عريضة على دور الطلاب فى الحركة الوطنية ، إذ أن هنرى كوييل القيادى المؤثر فى "حدتو " كتب فى تقرير له أن الطلاب بمقدورهم أن يلعبوا دوراً ثورياً لا يقل أهمية عن دور الطبقة العاملة فى النضال والتحول إلى الاشتراكية ، أما الصحفى اليسارى مصطفى طيبة فقد كتب أن الطلبة يستطيعون القيام بدور أكبر فى المستعمرات ، و اعتبر أن العمال فى مصر ليسوا هم العمال الذين قال عنهم ماركس وأن الطلبة هم الذين يلعبون الدور الرئيسى فى النضال .

والمعروف أن المنظمات الشيوعية أجهدت نفسها فى العمل على بناء قواعد و اسعة لها فى صفوف الطلاب ، وكانت إيسكرا (الشرارة) هى أوسع المنظمات نشاطاً فى هذا المجال ، ولعب كوادرها الدور الرئيسى فى الحركة الطلابية إذ ضم القسم الطلابى بها حوالى ٣٠٠ كادر من أبناء الأسر الغنية واضطرت "إيسكرا " تحت ظروف العمل السرى إلى تحويل القسم الطلابى إلى منتدى ثقافى أقامته المنظمة فى القاهرة للحوار تحت اسم " رابطة الطلبة المصريين " وهو تجمع ضم أصدقاء المنظمة والعاطفين عليها ، وكان من بين أعضائه الطالب جمال غالى ممثل مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد الطلاب العالمى والطلاب جمال شلبى

وسعد زهران وعبدالمنعم الغزالى ، وأصدرت الرابطة مجلة "صوت الطالب" التى لم تستمر كثيراً بسبب الملاحقات الأمنية ، لكنها أصدرت كتيبات صغيرة أهمها "نريد أن نتكلم " / و(١٣ نوفمبر عيد الجهاد) وكذلك كانت - حمتو - هى ثانى أكثر المنظمات اليسارية تحركا بين الطلاب ويلاحظ على المنتمين لها أنهم كانوا من أسر فقيرة ، وتركز نشاط المنظمة فى الأزهر والقاهرة والإسكندرية والفنون الجميلة .

وفى عام ١٩٤٢ ظهر تنظيم القلعة الذى - رغم صغر حجمه - كان يدفع بالعديد من الكوادر الطلابية داخل الحركة الطلابية فى جامعة القاهرة أما جماعة الفجر الجديد ، فكان تأثيرها الحقيقى فى الأوساط العمالية ، لكن نشاطها فى الجامعة أسهم فى التمهيد للتحالف مع الوفديين التقدميين ، إذ كانت على علاقة جيدة بالدكتور محمد مندور مفكر الطليعة الوفدية واستكتبته فى مطبوعاتها .

وتشير الوقائع التاريخية إلى أن هناك طلابًا شيوعيين قد انتشروا بصورة واضحة فى عدد من الكليات مثل علوم الإسكندرية وطب القاهرة والحقوق والتجارة بالقاهرة ، وبلغ الأمر أن أصبحت كلية العلوم بالإسكندرية تعرف باسم "الكلية الحمراء " ، وقد أخبر البوليس عميدها الدكتور حسين فوزى بأن

الطلاب قد رفعوا العلم الأحمر فوق سطح الكلية ، وقد رد العميد : "سأذهب يا سيدى وأحى العلم قبل إنزاله" .

ويجب أن نلفت النظر إلى أن الانقسامات التى استمرت داخل الحركة الشيوعية قد أثرت بشكل واضح فى الحركة الطلابية وأدت إلى صعودها وإلى هبوطها .

ومن الأمور ذات الدلالة فى نشاط الشيوعيين حجم مشاركة الفتيات فى العمل السياسى ، إذ كانت الطالبة لطيفة الزيات ، طالبة الآداب وإحدى عضوات اللجنة التنفيذية فى ١٩٤٦ ، هى أبرز المشاركات فى العمل السياسى بالجامعة .

وإجمالاً يمكن القول بأن التنظيمات اليسارية لعبت دورا مهما فى الشارع السياسى خلال الأربعينيات إذ أفرزت قيادات وكوادر ماركسية مهمة نشطت فى أوساط المثقفين والعمال والطلبة ، واستطاعت أن تحرث التربة الفكرية للحركة الوطنية المصرية بمحراث الفكر الماركسى ونقلت الحركة الوطنية إلى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الاستعمار ، وتحريك قيادات العمال و الطلبة إلى اتجاه وطنى وثورى رأى أنه لا يمكن الاعتماد على الأشكال السياسية القديمة التى كانت تعبر عنها مصالح كبار الملاك والإقطاعيين الذين سيطروا على الأحزاب السياسية التقليدية بما فيها حزب الوفد - رغم محاولات تطويره

- ومن ناحية أخرى أكدت ظروف مصر بعد الحرب العالمية الثانية أن البلاد بحاجة إلى قيادة جديدة تحشد جميع القوى الوطنية ، وبرز هذا التحول فى أحداث عام ١٩٤٦ .

تأثير القوى الأخرى وطبيعة وجودها فى الحركة الطلابية

إلى جانب الأحزاب والقوى السياسية التى عرضنا لها برزت عدة أحزاب صغيرة على الساحة خلال الثلاثينيات والأربعينيات كانت تعرف باسم أحزاب الأقلية لأنها كانت من ناحية فى خدمة "السراى" ، ومن ناحية أخرى لم تكن تملك أى قاعدة جماهيرية فى الشارع ، وبالتالى لم تكن تملك رصيداً طلابيًا واضحًا رغم ما كان للسعديين من صلات قوية ببعض الزعماء الطلابيين ، فإن هذه الصلات ربما تعود فى الأساس إلى أن الطلاب حتى تلك الفترة استمروا ينظرون إلى قادة الحزب السعدى باعتبارهم قادة سابقين فى الوفد ، لكن تلك الأحزاب أو على الأصح العناصر الطلابية فيها قد عملت تحت قيادة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة ودخلت المعسكر المضاد لحزب الوفد المتحالف آنذاك مع الشيوعيين

أما الحزب الوطنى الذى قاد النضال فى المرحلة التى سبقت ثورة ١٩١٩ ، فقد تراجع حضوره تحت ظروف عديدة أهمها ملاحقة البوليس لأعضائه قبل ثورة ١٩١٩ ، كما أن عناده وتمسكه الشديد بمبدأ "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء" جعل منه حزباً

هامشياً لا يملك من القوة ما يمكنه من منافسة الوفد، أو حتى منافسة التجمعات السياسية الناشئة فى الثلاثينيات والأربعينيات، ورغم ذلك كله كان للحزب نشاط طلابى ملحوظ، لكت الحزب ذاته لم يستوعب ظروف الفترة كاملة، وربما كان استمرار بعض الطلاب فى الحزب يرجع فى الأساس إلى صلابة موقفه الوطنى المتمثل فى شعار "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، لكن الحزب بسبب العداء التاريخى بينه وبين الوفد كان قد وضع عناصره من الجامعيين فى المعسكر المضاد للوفد داخل صراعات الحركة الطلابية بعد عام ١٩٤٥ .

ويؤكد د. يونان لبيب رزق أن جمود الحزب الوطنى عند صف العداء للوفد قد دفع الحزب إلى مواقف متناقضة سحبت الكثير من رصيده لدى الجماهير، رغم كل محاولات الفكاك من أسر ذلك التاريخ القديم.

الفصل الثالث
مصر بعد الحرب العالمية الثانية

١- تأثير الحرب على الأوضاع فى مصر:

كانت الحرب العالمية الثانية نقطة تحول بارزة فى تاريخ مصر المعاصر؛ فموقع مصر جعل منها مركزاً رئيسياً للجهد الحربى للحلفاء، كما شد إليها الجهود المضادة من جانب المعسكر الفاشى، ومن ثم فإن إحدى المعارك الرئيسية التى حولت مجرى الحرب قد دارت رحاها على أرض مصر فى العلمين عام ١٩٤٢ ، وكان هذا الموقع الجغرافى مسئولاً أيضاً عن جعل مصر قاعدة لمركز تموين الشرق الأوسط الذى أنشأته بريطانيا وحلفاؤها لتوجيه النشاط الاقتصادى فى المنطقة بحيث تستطيع أن تلبى حاجاتها.

ويؤكد د . أحمد عبدالرحيم مصطفى أن الحرب قد أثرت فى البنيان الاجتماعى - الاقتصادى - السياسى للبلاد ، ففى عام ١٩٤٢ كانت مصر تعانى من أزمة تموينية حادة ، فى وقت فرضت فيه بريطانيا على البلاد حكومة وفدية ، الأمر الذى هز صورة حزب الوفد ومكانته لدى الجماهير ، وأدى ذلك إلى اختلال الهيكل العام للنشاط السياسى فى البلاد بعد أن سعت الملكية إلى الاستفادة من تلك الأوضاع ، خاصة بعد أن بدأ التحول من جانب الجماهير بعيدًا عن الأحزاب التقليدية والتوجه نحو التنظيمات الناشئة كما سبق أن أوضحنا ، ومما ساعد على ذلك أن الضغوط الاجتماعية الاقتصادية المترتبة على الحرب أدت إلى المساس بالهيكل الاجتماعى العام للبلاد وإلى إعادة تشكيله وفقًا للأوضاع التى خلفتها الحرب .

وكان الاقتصاد المصرى قد ازدهر خلال فترة الحرب ازدهارًا كبيرًا ، خصوصًا فى مجال الصناعة بسبب ما نتج عن انقطاع المواصلات مع أوروبا من حماية للمنتجات المحلية من المنافسة الأجنبية ، وبسبب زيادة طلب الجيوش الأجنبية الموجودة بمصر على المنتجات المصرية ، وقد حققت الرأسمالية المحلية تطورًا كبيرًا نسبيًا فنشأت فى تلك الفترة نحو ٣٧٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رأسمالها حوالى ٧٨ مليون جنيه ، وزاد تركيز الصناعة

وارتفعت قيمة الإنتاج من ١٠٠ سنة ١٩٣٨ إلى ٣٥٠ سنة ١٩٤٥ ، فتراكمت أرباحها وزادت الرأسمالية المصرية ثقة فى مركزها المالى .

وقد ترتب على الازدهار الذى حدث فى الصناعة طوال سنوات الحرب زيادة فى عدد العمال المصريين، خصوصًا بعد رحيل أو اعتقال العمال الأجانب بسبب ضرورات الحرب وطبقاً لإحصاءات رسمية أوردها محمد السعيد إدريس ، فقد ارتفع عدد من يعملون فى الصناعة التحويلة من ١٧٠ , ٤٨٠ عاملاً عام ١٩٢٧ إلى ١٧٢ , ٧٠٧٠ عاملاً عام ١٩٤٧ ، كما ارتفع عدد العاملين فى مجال النقل والمواصلات من ١١٩٦٣٨ عاملاً فى ١٩٢٧ إلى ٩٥٧ , ٢٠٠ عاملاً فى عام ١٩٤٧ ولا تشمل هذه الأعداد العاملين فى مجال البناء والمناجم والمحاجر أو الخدمات الشخصية ، ولاشك أن زيادة عدد العمال على هذا النحو كان فى صالح الحركة العمالية ؛ وذلك لأنه ترتب عليه زيادة ثقل العمال كطبقة اجتماعية ، وبالتالى زاد من دورها على المسرح السياسى على النحو الذى كشفت عنه أحداث انتفاضة ١٩٤٦ ، كما كان من شأنه تدعيم نقابات العمال وإكسابها الفاعلية المطلوبة ، ومن ثم لعبت دوراً مهماً فى تدعيم صراع العمال فى مواجهة استغلال وجشع أصحاب الأعمال وقد ساعد هذا كله

الحركة العمالية على الاعتماد على الذات والتخلص من أعباء خضوعها لسيطرة الأحزاب التقليدية، خاصة بعد أن اعترفت حكومة الوفد عام ١٩٤٢ للعمال بحق التكوين النقابى، وذلك كجزء من سياسة التهدئة الاجتماعية التى اتبعتها فى تلك المرحلة الحرجة.

وما يهمنا هنا أن صدور قانون الاعتراف بالنقابات قد زاد من فاعلية التنظيمات النقابية التى تكونت وفق القانون أو الأشكال التى تكونت من خلال النضال داخل الأحزاب، وترتب على ذلك كله ازدياد عدد النقابات من ناحية، وزيادة عضويتها من ناحية أخرى، فقد وصل عدد النقابات عند تكوين مكتب العمل عام ١٩٣٢ إلى ٣٨ نقابة، منها ثلاث نقابات تضم أكثر من ١٠٠٠ عامل، لكن عدد هذه النقابات قفز فى ١٩٤٤ إلى ٢١٠ نقابات، ثم قفز هذا العدد إلى ٤٨٨ نقابة عام ١٩٤٢ وعدد الأعضاء ٩٥٥٣٨ بمتوسط عضوية حوالى ١٩٦ عاملاً.

وقد أدى انتهاء الحرب إلى عدد من الآثار السلبية على العمال، حيث أغلقت كثير من المصانع، كما توقفت معظم الصناعات التى نشأت نتيجة لظروف الحرب، فتفاقمت مشكلة البطالة، وقدر عدد المتعطلين بنحو ١٠٠,٠٠٠ عامل، وزاد من حدة هذا الوضع ارتفاع تكاليف المعيشة، وأدى وجود جيش

العاطلين إلى انخفاض مستوى الأجور برغم الارتفاع المطرد للأسعار وازدياد تكاليف المعيشة .

وحسبما رأى رءوف عباس ، فقد كانت الطبقة العاملة فى نهاية الحرب ترزح تحت أقسى الظروف ؛ وزاد الأمر سوءاً اكتظاظ المدن ، بمن هاجروا من الريف بعد أن ازدادت تكاليف المعيشة هناك ونشأ عن هذه الهجرة ما يسمى بظاهرة "الزيادة الزائفة " فى عدد من المدن ، ففى المحافظات الخمس (القاهرة - الإسكندرية - القنال- دمياط - السويس) زادد عدد السكان من ٢,٢٤٩ سنة ١٩٣٧ إلى ٣,٤١٦,٠٠٠ فى سنة ١٩٤٧ ، وقد وجد هؤلاء فرصاً للعمل فى الصناعة التى استفادت من ظروف الحرب ، غير أن مغالاة الحكومة فى إصدار البنكنوت دون أن يكون هناك عرض مناسب من السلع والخدمات يوازى هذا الإصدار أدى إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً كبيراً .

ويهمنا هنا أن نؤكد أن التطورات التى مرت بها الطبقة العاملة المصرية بعد الحرب قد غيرت من وعيها السياسى تجاه طبيعة المشكلة السياسية فى مصر ، حيث أظهرت تلك التطورات أن الرأسمالية المصرية استفادت من الحرب فائدة عظمى فى تدعيم مركزها المالى وقوتها الاقتصادية ، وبدأ التعاون بين رأس المال المصرى ورأس المال الأجنبى فى إنشاء بعض المشروعات

الاقتصادية ، ومن ثم اشتركا معاً فى استغلال الطبقة العاملة المصرية ، وأصبحت البرجوازية المصرية طرفًا جديدًا فى مواجهة العمال ، وترتب على هذا حدوث تغير فى مفهوم العمل الوطنى بالنسبة للطبقة العاملة ، فبعد أن كان هذا المفهوم يهدف إلى التحرر السياسى أصبح مفهوماً سياسياً واجتماعياً يهدف إلى التحرر الوطنى والاجتماعى معاً ، وكانت محصلة ذلك ترسيخ مفهوم الاستقلال للحركة العمالية وتخليصها من نفوذ القوى غير العمالية مع حدوث تفتح الوعى الشعبى إزاء فهم موقف الرأسمالية الكبيرة فى مصر من الحركة الوطنية .

ومن ناحية أخرى ، كان توزيع الأراضى الزراعية من حيث حجم الملكية يؤدى إلى انقسام المجتمع الريفى انقساماً حاداً بين نحو ٥,٠٪ يملكون ٣٤٪ من مجموع الأراضى الزراعية و٩٤٪ من الملاك لا يزيد ما يملكون على ٣٥٪ من مجموع الأراضى ونحو ١١ مليونًا من فقراء الفلاحين لا يملكون إلا قوة عملهم كما ازدادت فى الوقت نفسه أسعار إيجار الأراضى الزراعية فى فترة الحرب مرتين أو ثلاث ، وقد أدى ذلك كله إلى أن السواد الأعظم من سكان الريف كانوا يعيشون على حد الكفاف أو تحت ذلك الحد أحياناً ، خاصة فى أوقات الأزمات الطاحنة التى وقع عبئها على تلك الطبقات البائسة ، ولم تسع الطبقة الفلاحية

للثورة على هذه الأوضاع ربما بحكم تشتت أفرادها ومعتقدات الريفيين الاستسلامية، الأمر الذى رأى عبدالعظيم رمضان أنه لم يكن يسمح بوجود مؤسسات نضالية توحد صفوفهم وتوجه نضالهم إلى المسار الصحيح؛ لذلك فقد اقتصرت مواقفهم فى مواجهة هذه الأوضاع على مجرد هبات وقتية كانت تحدث طوال فترات الاحتلال أما طارق البشرى، فيقدم تفسيراً مغايراً فى هذه النقطة، حيث يعتقد أن القيادات الوفدية - والتى كانت تمثل بعض كبار الملاك - كان لها تأثير على جماهير الفلاحين، حيث ظلت نظرة الفلاحين المصريين لهم باعتبارهم رجال سعد باشا زغلول وقادة الثورة الوطنية المباركة، ومن ثم لم يفكروا فى الثورة عليهم أو تحديهم، كما يرى البشرى أن الفلاحين بحكم ابتعادهم عن المدن الكبرى لم تكن لهم صدامات مباشرة مع المصالح الأجنبية كتلك التى شهدها مجتمع المدينة.

ورغم التباين الطفيف فى أوضاع المدن والريف فى مصر بعد الحرب العالمية الثانية، فإن الأمر المؤكد هو تفاقم المسألة الاجتماعية فى مصر نتيجة سوء توزيع الثروات وغياب السياسة الاجتماعية وعدالة التوزيع على الرغم من ارتفاع الدخل القومى طوال سنوات الحرب على النحو الذى تبينه الإحصاءات، حيث ارتفع الدخل القومى من ١٦٨ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٨٦٠

مليون جنيه عام ١٩٥٠ ، وقد زادت أيضاً المدخرات نتيجة تراكم رؤوس الأموال من ٨ ملايين جنيه من عام ١٩٣٩ (أى أقل من ٥٪ من الدخل) إلى ٧٦ مليون جنيه عام ١٩٤٢ (أى ١, ٢٣ ٪ من الدخل القومى)، من ١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٤٤ أى ١, ٢٩ من الدخل القومى، هذا علاوة على ٤٠٠ مليون جنيه عبارة عن أرصدة إسترلينى كانت بريطانيا استدانتها من الخزانة المصرية فى شكل خدمات أثناء الحرب.

وإذا كان متوسط دخل الفرد قد زاد من ٢, ١٠ جنيه فى العام فى المدة من ٣٧/ ١٩٣٩ إلى ٣٧ جنيها فى المدة ٥٠/ ١٩٥٣، فإن هذه الأرقام الأخيرة لو قورنت بحسب أسعار عام ١٩٣٩، أصبح دخل الفرد ٥, ٩ جنيه (أى بنسبة٧٪)، هذا الأمر الذى يؤكد سوء توزيع الثروة وغياب عدالة التوزيع إذ أن أداة الحكم فى مصر كانت جهاز تسلط واستبداد وليس جهاز خدمات، وربما كان هذا الأمر عاديًا فى ظل طبقة مسيطرة من كبار الملاك توجه سياسات وتشريعات الحكومة وفقد مصالحها وعلى حساب بقية الطبقات وقد استفادت طبقة كبار الملاك من ظاهرة تركز الملكية فى أيديها ورغم أن هذه الطبقة كانت تمتلك وعياً طبقياً غريزياً، فإنها كانت تفتقر إلى الوعى الاجتماعى، وهو قصر نظر أكدت عليه الأحداث السياسية التى أعقبت انتهاء الحرب،

حيث كانت التناقضات الاجتماعية سبباً فى تهديد النظام السياسى والاستقرار الاجتماعى .

ويعجب د .رءوف عباس من موقف سلطات الاحتلال البريطانى التى أدركت خطورة استمرار ظاهرة تركز الملكية وسوء توزيع الثروات واستمرت تنظر دائمًا بعين القلق إلى حد اعتبار هذه الظاهرة قد تؤدى إلى قلاقل اجتماعية تأخذ شكلاً معادياً للوجود البريطانى فى مصر ، لذلك تبنت سياسة ترمى إلى توسيع نطاق الملكية المتوسطة وتثبيت الملكيات الصغيرة ، لكن تلك المحاولات باءت بالفشل لتناقضاتها مع البنية الاقتصادية التى أسهم الإنجليز بقسط وافر فى إقامتها ،هذا الوقت الذى لم تتدخل فيه السلطة الحاكمة لرسم سياسة اجتماعية تعمل على تخفيف أعباء الحياة عن عاتق الطبقات الفقيرة وإذا كانت السلطات تدخلت بالتشريع فإنه يكون لصالح الأغنياء وحرصاً على مصالحهم، ولم تتحرك الحكومة لصالح الفقراء إلا عند احتدام الأمور وتهديدها بالانفجار أو عندما كانت تصل إليه

وتعكس المناقشات التى دارت فى المجالس النيابية المصرية لفترة طويلة حالة غياب الوعى الاجتماعى عن الطبقة الحاكمة ، حيث كشفت مناقشات قضايا التعليم وقوف طبقة كبار الملاك أمام أى محاولة لرفع مستوى الفقراء بحجة أنها اقتراحات تحمل وجهة نظر

بلشفية (شيوعية) واعتبر بعض النواب أن تعليم أولاد الفقراء خطر اجتماعى هائل لا يمكن تصوره؛ لأن ذلك قد يودى الى زيادة أعداد المتعلمين العاطلين ويؤدى إلى ثورات نفسية وطالب هؤلاء النواب باقتصار التعليم على أبناء الأغنياء من أهل الريف .

وعبر نائب برلمانى آخر عن مخاوفه من فساد أبناء الفلاحين وتحولهم إلى أصحاب جلاليب مكوية بعد أن كانوا من أصحاب الجلاليب الزرقاء و لا شك أن الأحزاب السياسية التى شاركت فى الحكم طوال تلك الفترة تتحمل المسئولية عن تلك الأوضاع لأنها أعطت قضية الاستقلال الأولوية عن القضايا الاجتماعية ولاشك أن ذلك الفهم الضيق لمفهوم الاستقلال قد مكن التيارات والفصائل السياسية الناشئة من استغلال حالة الرفض الاجتماعى والعمل على توظيفها وطرح حلول لها وساعد على ذلك غياب الوعى الاجتماعى لدى الطبقة الحاكمة وفهمها الضيق لطبيعة المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، التى شهدت نمو المصالح المشتركة التى ربطت جناحى البرجوازية الكبيرة (الصناعى - الزراعى)، هذا بالإضافة إلى وجود شخصيات واحدة ممثلة للجناحين أى برجوازية زراعية صناعية عملت على الوقوف ضد أية محاولات إصلاحية تعوق تحقيق مصالحها .

طبيعة التحرك الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية :

أثر التغيير الذى حدث فى البيئة المصرية أثناء الحرب العالمية الثانية على النحو الذى أوضحناه على طبيعة التحرك الوطنى بعد الحرب ، حيث أدت الزيادة الواضحة فى عدد سكان المدن إلى زيادة حجم الطبقة البرجوازية الصغيرة ، وخاصة مثقفى هذه الطبقة الذين كانوا أقرب العناصر ثورية كما كانوا المصدر الرئيسى لتمويل التنظيمات السياسية الناشئة بكوادرها ، وبدأت هذه الطبقة تأخذ لنفسها وضعاً متميزاً فى النظام الاجتماعى ، بحيث أعدت نفسها لتلعب الدور السياسى الأكبر فى مرحلة ما بعد الحرب .

هذا فى الوقت الذى كان التحول الحادث فى حجم الطبقة العاملة المصرية قد أدى إلى بروز تلك الطبقة بعد أن حدث تحول كمى وكيفى فى تركيبها ، بحيث نجحت فى تجاوز الدور الذيلى الذى لعبته فى ثورة ١٩١٩ ، وسعت هى الأخرى نحو أداء دور رئيسى وقيادى فى مرحلة ما بعد الحرب يربط بين الكفاح الفئوى والكفاح الوطنى ، ويؤكد أن إنجازات تلك الطبقة لا تتم إلا فى حالة مد ثورى يزيد من قوته نضوج الوعى العمالى وهو الأمر الذى برز فى حرص العمال على المشاركة فى الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٥ الذى حدد نهاية هيمنة البرجوازية الكبيرة على قيادة

الحركة الوطنية، وأفسح الطريق للبرجوازية الصغيرة وشرائح الطبقة الوسطى لأن تلعب الدور الأهم.

ويمكن القول : إن مرحلة العمل الوطنى بعد الحرب العالمية الثانية قد تميزت بعدة ملامح، أهمها: الوعى بالارتباط بين الهدف الوطنى والهدف الاجتماعى، هذا إلى جانب السعى نحو الارتباط بحركات التحرر العالمية التى أخذت فى الصعود بعد تراجع القوى الاستعمارية، إذ غيرت الحرب العالمية الثانية من موازين القوى الدولية وبدأ الاتحاد السوفيتى بتوجهاته الاشتراكية الداعمة لحركات التحرر القومى يلعب دوراً مميزاً على الساحة الدولية خاصة مع ظهور مجلس الأمن والأمم المتحدة و التفكير فى تدويل القضية الوطنية المصرية.

كل ذلك جعل المرحلة الجديدة لا تلائمها القيادة البرجوازية للأحزاب التقليدية والتى انحسر تفكيرها فى كلمتين هما: الجلاء ووحدة وادى النيل، وكان الوفد على رأس تلك القوى التقليدية التى بدأت عمليات إعادة النظر فى أسلوبها التفاوضى لتحقيق الأمانى الوطنية.

وفى نفس الوقت بدأ النظر إلى قضية السودان نظرة جديدة وتشهد كتابات الفترة على الفهم التقدمى لطبيعة المرحلة الوطنية، ومن هذه الكتابات كتاب "أهدافنا الوطنية" لشهدى

عطية الشافعى ، وعبدالمعبود الجبيلى ، وكتاب "مشكلة الفلاح" لأحمد صادق سعد وكذلك هيأت صحافة تلك الفترة لقبول مناخ التغيير فى مفاهيم العمل الوطنى من خلال أقلام محمد مندور وعزيز فهمى فى الصحافة الوفدية أو الصحافة اليسارية التى سعت نحو طرح مفهوم جديد للديمقراطية وتمثيل العمال داخل المؤسسات البرلمانية .

وهكذا فإن الحرب العالمية الثانية بكل ما حملت من تغيرات دولية ومحلية قد دفعت القوى الوطنية الصاعدة نحو وضع حد لمقومات البنيان الاجتماعى والسياسى القائم بحيث لم يبق للطاقات الثورية الصاعدة إلا أن تمارس دورها فى هدم ذلك الكيان .

٣- العوامل التى تؤثر فى الحركة الطلابية المصرية :

حدد الباحث الراحل هشام مبارك العوامل المؤثرة فى الحركة الطلابية المصرية فى ثلاثة عوامل رئيسية هى :

- الأصول الطبقية للطلاب
- الانتماءات المستقبلية للطلاب
- الظروف السياسية العامة

ويمكن أن نضيف معتمدين على تحليل أحمد عبدالله رزة عاملين جديدين يؤثران فى الحركة واتجاهاتها

العامل الأول هو : الاتجاهات الفكرية لتطوير التعليم

أما العامل الثانى فيتعلق بالأوضاع التعليمية ذاتها

وعلى أساس العوامل الخمسة سوف ينطلق التحليل الذى نحاول تقديمه للحركة الطلابية عام ١٩٤٦ .

تفتقر الدراسات الاجتماعية إلى إحصاء محدد للأصول الاجتماعية لطلاب الجامعات المصرية منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات ، لكن غالبية الباحثين تؤكد ، بل تكاد أن تتفق على أن الغالبية العظمى من الطلاب تأتى من أسر الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى فى المدن المصرية ، خاصة أبناء الأفندية ، ومن أسر ملاك الأراضى الزراعية فى المناطق الريفية .

والملاحظ أن الطبقة الوسطى فى البلدان ذات البنية الاقتصادية التابعة للاستعمار تتميز بالتركيب الطبقى غير المكتمل نتيجة للنمو الاقتصادى والاجتماعى المشوه الذى خضعت له ، وتختلف هذه الطبقة عن مثيلاتها فى البلدان الرأسمالية المتطورة ، حيث تصبح فى البلدان النامية مرتبطة بمصالح واهتمامات الطبقات الكادحة أكثر من اقترابها من البرجوازية الكبيرة ولما كانت تلك الطبقة تتميز أيضاً بعدم التجانس ، والتنوع الشديد فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى والثقافى ، فإنها تصبح فى الغالب مصدراً للفئات الثورية ، كما أنها تصاب بالتناقض وعدم الثبات

وربما فى هذا التناقض ما يفسر تذبذب اتجاهات شريحة المثقفين السياسية والفكرية والاجتماعية، وبالطبع فإن الطلاب من بين هذه الشريحة المصابة بالتذبذب وعدم الثبات.

يلاحظ أيضاً على هذه الطبقة أنها تميل بصعوبة إلى التكاتف والاتحاد، خاصة من وجهة النظر التنظيمية الخالصة، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير بقاء هذه الطبقة باعتبارها المصدر الأساسى الذى تأخذ منه الأحزاب المناهضة للاحتلال كوادرها سواء كانت يمينية أم يسارية.

و كانت الطبقة البرجوازية الصغيرة فى مصر هى التى شعرت بوطأة الاستعمار وما ينتج عن سياسة التبعية من امتيازات سياسية واقتصادية وسلطات استثنائية يتمتع بها الملك ممثلاً لقمة الهرم الاجتماعى وكانت تلك الامتيازات بمثابة قيود تعوق انطلاقها لإعادة صياغة المجتمع وفق مصالحها ومفاهيمها.

ومن الجدير بالذكر أن معالم التناقض بين المصالح البرجوازية الكبرى للسلطة الحاكمة، وبين المصالح الجماهيرية بدأت تتضح بعد الحرب العالمية الثانية وهنا أخذ القانون الجدلى فى الصراع بين البرجوازية المصرية وعدوتها الأجنبية، يحكم بدوره العلاقة بين البرجوازية المصرية الكبرى، وبين الجماهير الشعبية، وهو ما أدى إلى انحسار سيطرة البرجوازية المصرية عن دورها بعض الشىء

تحت ضغط النضال الجماهيرى .

وإن كان هذا النضال الجماهيرى حتى منتصف الأربعينيات قد تميز بالعفوية ، واتخذ أشكالاً غير ناضجة سياسياً ؛ لعدم تمرس الشرائح القائمة عليه ، وخاصة الطلاب الذين افتقدوا الصلة المباشرة مع الطليعة الثورة الأخرى ، مثل العمال والفلاحين ، لكن النتيجة التى يمكن الخروج بها من ذلك هى زيادة الفاعلية السياسية للطلاب ، خاصة بعد أن طرحوا بجانب مطالبهم الفئوية مطالب عامة تتعلق بالحريات ، والعدالة الاجتماعية ، وإسقاط الحكم المطلق بمضمونه الطبقى وإعادة صياغة الواقع حسب مصالحهم المحكومة بأصولهم الاجتماعية لذلك كله كان طبيعياً أن يختلف توجه هذه الفئة عن التوجه الذى كانت تمثله كل الأحزاب القائمة بما فيها حزب الوفد ، وكذلك التنظيمات الأحدث عهداً ، مثل مصر الفتاة والإخوان المسلمين .

أما العامل الثانى الذى يؤثر فى فاعلية الحركة الطلابية فهو الاتجاهات المستقبلية للطلاب ويبدو الطلاب المصريون شديدو الحساسية فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية ، حيث يمثل التعليم بالنسبة لهم جواز المرور الوحيد إلى مستقبل أفضل ؛ لذلك كانوا متهمين بأثر الأوضاع الاقتصادية بما تطرحه من تصورات عن المستقبل وإمكاناته

وعادة ما تكون مشكلة البطالة بين الخريجين موضوعاً رئيسياً فى النقاش السياسى، وكان المسئولون البريطانيون قد أبدوا اهتماماً كبيراً بتلك المشكلة التى كانت تقلق الوجود البريطانى فى مصر، وفى نفس الوقت تزيد من الفاعلية السياسية للطلاب وتهدد بانفجار ثورى استمر مؤجلاً حتى عبر عن نفسه بقوة فى الأربعينيات.

وتعتبر الأوضاع التعليمية من أهم العوامل المؤثرة فى المشاركة السياسية للطلاب وكان التعليم المصرى طوال تلك الفترة مبنيًا على أساس الوفاء بالمتطلبات الرئيسية للطبقة المسيطرة سياسياً واقتصادياً، وهى طبقة كبار الملاك.

وإذا كان التعليم هو جواز المرور لمستقبل أفضل بالنسبة للطبقة الوسطى، فإن هذا المرور سيتوقف بالقطع على طبيعة السياسة التعليمية، وهل تسمح بالمرور أم لا؟ لذلك كان حرص الطبقة المسيطرة على الأوضاع أن تحصر المستقبل المعد للطبقة الوسطى فى إطار الكفاءات التعليمية؛ لذلك كان حرصها لتزويد هذه الطبقة بالمبادئ الأولية فى القراءة والكتابة وأن تجعل التعليم بمصروفات باهظة.

والحقيقة أن ارتفاع نسبة تقدير المجانية فى المدارس هو إنجاز من إنجازات حكومة الوفد فى فترات وجوده القليلة فى الحكم والمعروف أن زيادة الأعداد فى نسبة المتعلمين تؤدى إلى نتيجتين رئيسيتين:

الأولى : هى أن يصبح الآباء - بأى حال من الأحوال - فى وضع لا يسمح لهم بالنهوض بجميع أعباء أبنائهم .

الثانية : هى أن البرجوازية الكبيرة ليست فى الوضع الذى يمكنها من امتصاص أى قدر معقول من خريجى الجامعات ؛ لأن الحاجة إلى العمل تتزايد أسرع بكثير جداً من عدد الوظائف فى جميع مجالات الإنتاج ، وتبعاً لذلك كله فإن الطلاب يفقدون روابطهم الوثيقة مع الشرائح البرجوازية الكبيرة ، وهذا الموقف يخلق صراعاً بالنسبة لقطاع كبير من الكتلة الطلابية ناشئ عن تفاوت فى الطموحات نتيجة أوضاعهم الاجتماعية السابقة ، وحاجتهم لتغييرها ، وهذا الصراع هو واحد من بين الأسباب الفعلية التى تفسر التمرد الطلابى فى بعده الاجتماعى .

وفى مصر كان الاتجاه المسيطر على التعليم هو اتجاه يعتمد على الثنائية حتى عام ١٩٥١ ، ولم يكن القطاع التعليمى نظامًا ديمقراطياً بشكل كاف حسب ما جاء فى أحد الانتقادات الموجه إليه لأنه يخلق نظامين للتعليم : أحدهما أرقى وأكثر شمولاً للذين يستطيعون تحمل نسبة أكبر من نفقات التعليم ، والآخر برنامج أدنى يصبح باب الترقى بعده موصداً .

ولاشك أن ذلك يؤدى بالطبع إلى استمرارية الفوارق الطبقية ، ويخلق نخبة فكرية تحتكر الوظائف والمهن ذات الدخل

المرتفع ، ورأى التربوى الكبير إسماعيل القبائى أن ذلك النظام قد يؤدى إلى نتائج اجتماعية ضارة .

وقد قدم الدكتور طه حسين فى كتابه "مستقبل الثقافة فى مصر" نظرة أوسع لفكرة تطوير التعليم ، حيث رأى أن تصحيح النظام التعليمى لا يتم عن طريق تقييد التعليم ، أو خلق نظام للطبقات ، أو جعل التعليم حكراً على فئة قليلة ، وإنما التطور يتم بإصلاح النظام الاجتماعى الذى خلق هذا الوضع وإصلاح النظام الوظيفى ذاته والملاحظ أن التغيرات التى طرأت فى البنيان الاجتماعى المصرى قد أثرت على اتجاهات تطوير التعليم ، بحيث كانت قضية تعليم المرأة من المسائل الملحة جداً ؛ بعد أن اتضح دور النساء فى ثورة ١٩١٩ وكان التحاق الفتيات بالجامعة منذ عام ١٩٢٨ نتيجة طبيعية لهذا الدور ، وبالطبع كانت مشاركة طالبات الجامعة فى الحركة الطلابية أبرز تفاعلاته ولدينا أمثلة من زعيمات تلك الفترة مثل لطيفة الزيات ، وعائشة راتب ، وليلى تكلا ، ولم يكن ذلك ممكناً إلا بعد أن حصلت الفتاة على فرصة تكاد تكون مساوية للرجل فى الجامعة فى إمكانية التعبير عن الموقف السياسى .

ورغم ما قدمنا من عوامل ، تظل الأهمية الكبرى مركزة فى الظروف السياسية العامة ، حيث إن الحد الديمقراطى هو المقياس

الذى يعكس أى ظاهرة ثورية ، وفى ظل نظام ديمقراطى يمكن للحركة الطلابية أن تعبر عن نفسها دون أن تخشى من بطش سلطة!! والعكس صحيح ، وكما أشرنا من قبل فإن الحركة الطلابية فى ظل النظام الليبرالى قبل ١٩٥٢ قد استطاعت التعبير عن نفسها ، ولكن فى ظل قيود دستورية صارمة .

ولا تكفى شكاوى الطلاب حول الأوضاع الاجتماعية والتعليمية فى مصر وحدها لتفسير نشاطهم السياسى والمجتمعى وبالتالى ليس كافياً أن نرد الحركة الطلابية وأسبابها إلى أسباب فئوية محضة ، مثل وجود نقص فى ميزانية الأسر أو النشاط الفنى ، إذ أن السبب الرئيسى دائما فى دفع الحركة الطلابية للعمل السياسى يظل موجوداً فى إطار التفسير الكلى لحالة المجتمع السياسية ، وفى مصر بالذات ظلت الحركة الطلابية تعكس فى درجة ثوريتها التطور الذى يطرأ على المجتمع .

ولما كان المجتمع المصرى طوال الأربعينيات يناضل من أجل استقلال البلاد ، ومن أجل إنهاء التبعية الاستعمارية بجميع صورها ، فإنه من الحقائق الثابتة أن الخطر الرئيسى على المستعمر لم يكن يأتى من الباشوات والمحامين الذين يمارسون نضالاً خطابيًا من فوق المنابر ، بل كان آتيًا من جماهير العمال والطلبة ، القاعدة الجماهيرية التى تقلق بال المستعمر .

الفصل الرابع

انتفاضة ١٩٤٦ الطلابية

المراحل التمهيدية لإعداد الانتفاضة ١٩٤٦:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بأيام قليلة قرر مجلس الوزراء المصرى فى ٩ يونيو ١٩٤٥ إنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية وغيرها من المطبوعات، إلا فيما يتعلق بما ينشر عن المسائل العسكرية، وأباح الاجتماعات العامة، ومنع اعتقال أى فرد بواسطة السلطة القائمة على الأحكام العرفية و كانت تلك القرارات تمهد لرفع الأحكام العرفية ذاتها، وهو القرار الذى صدر فى أكتوبر ١٩٤٥ .

وكان أن جرت انتخابات فى بريطانيا فاز فيها حزب العمال على المحافظين فوزًا كبيرًا إذ نال ٩٠ مقعداً ولم ينل المحافظون سوى ١٩٥ مقعداً فى مجلس العموم وكانت تلك النتيجة صدمة

شديدة للمستر تشرشل زعيم المحافظين، لكنها على أية حال لم تكن كذلك بالنسبة للمصريين الذين حملوا آمالاً عريضة فى إمكانية بدء التفاوض مع انجلترا بشأن تحقيق الأمانى الوطنية، إذ رأى مجلس الوزراء المصرى فى ٢٣ سبتمبر ١٩٤٥ أن الوقت هو أنسب الأوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية، واتخاذ الوسائل لمفاوضة الدول الحليفة للاتفاق على هذه الأسس .

وكانت المبادرة من الحكومة التى أرسلت مذكرة حملها، سفير مصر فى لندن عبدالفتاح عمرو إلى وزارة الخارجية البريطانية طلب فيها باسم مصر الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، غير أن المذكرة رغم أسلوبها المتساهل - بتعبير د. هدى عبدالناصر - جاءت متعارضة مع المصالح البريطانية فى ذلك الوقت؛ لذلك تأخر الرد البريطانى على المذكرة المصرية فى وقت تزايد فيه الشعور المعادى لبريطانيا فى مصر، لدرجة أن حذر السفير البريطانى من أثر التأخير فى تناول قضية إعادة النظر فى المعاهدة على المصالح البريطانية "فهى تترك المجال مفتوحاً للعناصر الوطنية المتشددة" بحسب تعبيره وإزاء ذلك جاء الرد البريطانى على المذكرة فى ٢٦ يناير ١٩٤٦، ليعكس السياسة البريطانية فى ذلك الوقت، فقد تمسكت فيه الحكومة البريطانية بالمبادئ الأساسية فى معاهدة

١٩٣٦ واعترفت أنها مازالت صالحة للتطبيق .

وقامت بتسويف عملية إعادة النظر فى المعاهدة وقللت من قيمتها ، و أوكلت لسفيرها فى القاهرة المهمة رافضة ضمنا السماح لوفد مصرى بالذهاب للتفاوض فى لندن كما طلبت المذكرة المصرية .

وقد زاد التجاهل البريطانى لطلب الحكومة المصرية ، والذى انطوى على استهانة بالحركة الوطنية وعدم تقدير لمدى إصرارها على التخلص من الوجود العسكرى البريطانى فى مصر زاد من نشاط العناصر الوطنية فى حركة معادية لبريطانيا لم تشهد البلاد لها مثيلاً منذ انتفاضة ١٩٣٥ ، وقد قاد الشباب هذه الحركة مثلما قادوا فعلوا عام ١٩٣٥ .

وفى ظل الأجواء المعبأة اتجهت الأنظار إلى طلاب الجامعات باعتبارهم المفجر الطبيعى لأية انتفاضة يتوقع حدوثها وبدأت القوى السياسية تستعد لافتتاح الجامعات ، وامتلأت الشوارع فى القاهرة والمدن الكبرى بكتابات على الجدران مضمونها (ياشباب ١٩٤٥ كن كشباب ١٩١٩) ، بل إن الطلاب أنفسهم لم ينتظروا حتى افتتاح الجامعات ، فقد شهدت الأيام التى سبقت افتتاح الجامعة عدة اجتماعات طلابية دعا الطلاب فيها إلى تكوين جبهة واسعة للكفاح ضد الاستعمار ودعوا إلى توحيد أسلوب النشاط السياسى وأهدافه .

اجتماعات كلية الطب

كانت قيادة المنظمة الشيوعية(ح . م) تعتقد أن الجامعات ستنفجر بالثورة فور بدء العام الدراسى فى ٦ أكتوبر ١٩٤٥ ووزعت بيانات تعبر عن ذلك ، وبلغ من ثقتها فى وقوع الانفجار المرتقب أن أصدرت فى ٥ أكتوبر منشوراً موجهاً إلى جنود الجيش والبوليس تقول لهم فيه : إنهم "جزء من القوى الوطنية المعادية للاستعمار ، ويجب ألا يسمحوا لأنفسهم بأن يستخدموا لضرب مظاهرات الطلبة التى تندلع غداً "وبالرغم من ذلك فقد جاء ٦ أكتوبر بدون مظاهرات .

وكان يوم السابع من أكتوبر هو اليوم الذى شهد انعقاد أول مؤتمر طلابى بكلية الطب جامعة فؤاد الأول ، بمبناها القديم بشارع قصر العينى ، وقد حضره ممثلون عن طلبة الجامعات والمدارس الثانوية والفنية وقبله حاول الإخوان المسلمون إفشال الاجتماع من خلال اجتماع آخر عقدوه يوم ٦ أكتوبر ، ووجهوا باسمه رسالة إلى الحكومة ، وكانت الرسالة عبارة عن موضوع "إنشاء" - بتعبير رفعت السعيد - قالوا فيها إنهم يتحدثون باسم "أرض مصر الخضراء " ولم تحمل الرسالة أى مطالب وطنية واضحة ويقول السعيد إن الإخوان بتلك اللهجة حاولوا التعريض بالنشاط الشيوعى ورغم تلك المحاولة ، فقد نجح

اجتماع اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة وقد حددت هذه اللجنة مطالبها فى النقاط التالية:

أولاً: الكفاح من أجل الاستقلال الوطنى ليس كفاحاً موجهاً ضد الاحتلال العسكرى فحسب، لكنه موجه كذلك إلى السيطرة الاستعمارية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

ثانياً: الطريق لمقاومة الاستعمار يكون بتكوين جبهة وطنية واسعة تكافح من أجل إلحاق هزيمة بالنظام الاستعمارى.

ثالثاً: ضرورة القضاء على عملاء الاستعمار المحليين والإقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية.

رابعاً: إن الاستعمار بعد الحرب، وبعد هزيمة النازية وبعد تدعيم الاتجاهات الاشتراكية واتساع حركات التحرر - سيحاول جاهداً أن يثبت مركزه فى المستعمرات بأساليب جديدة وطرق مختلفة وسعى إلى ضرب حركات التحرر الوطنى بالقوة، وسيعمل على كبتها بعنف .

وكانت مقولة: "التفاوض مع المستعمر خيانة" ضمن أكثر المقولات أهمية فى هذا اليوم، حيث أكدت بدء مرحلة جديدة من العمل الوطنى تستبعد التفاوض كأسلوب للتعامل مع المستعمر، حتى إن البعض قد اعتبر هذه المقولة هى الخطوة الأولى نحو الكفاح المسلح الذى أعلن رسميًا عام ١٩٥١، لكن

الحقيقة أن موقف تلك القيادة الجديدة جاء تعبيراً موضوعياً عن ظروف البلاد فى تلك الفترة، حيث واجهت موقف القيادات البرجوازية من خلال طرح جديد للعمل النضالى يربط بين النضال ضد الاستعمار والنضال ضد سادته وأعوانه فى الداخل، ولهذا بدأت الربط بين المطالب الوطنية والمطالب الاجتماعية.

ويروى عصام الدين جلال فى مذكراته " الشارع الوطنى " بالتفصيل طبيعة النقاشات المحركة لوعى الطلاب قبل وأثناء الاجتماعات التى رأسها للجنة التى دعت بعد ذلك إلى إجراء انتخابات بين الطلاب من ممثلى اللجان الوطنية فى الكليات والمعاهد المختلفة وتكونت بهذا اللجنة التنفيذية العليا فى ديسمبر ١٩٤٥ سعيًا نحو إرساء أسس الجبهة الشعبية ممثلة فى لجان وطنية منتخبة بطريقة ديمقراطية فى كل الكليات والمعاهد وتم تكليف عصام الدين جلال كرئيس للجنة التحضرية بهذه المهام وتكشف مذكراته بالغة الأهمية عن ظروف تكوين اللجان الطلابية فى تلك المرحلة لافتًا إلى اختياره رئيسًا للجنة التحضيرية التى تم انتخابها فى اجتماع كلية الطب لكنه يشدد فى نفس الوقت على " طبيعة الارتجال المتولد عن عدم الاستعداد " وهوأمر قد يفسر ما عاشته اللجنة من مشكلات تنظيمية بعد ذلك لا سيما وأن المؤلف

نفسه يرى أن الجماعة التى أسسها وهى التى يشير لها اختصاراً باسم " جات " أى جبهة الأحرار الديمقراطيين لعبت دوراً رئيسياً فى التحضير والتعبئة للحركة الوطنية خلال تلك الفترة نافياً كل ما أورده رفعت السعيد فى شأن قيادة المنظمات الشيوعية للتحركات التى تلت اجتماعات كلية الطب .

وعلى ضوء هذا الخلاف يمكن تفهم الموقف النقدى الذى تبناه جلال من اللجنة وإن كان قد تولى رئاستها كممثل للتنظيمات النقابية العمالية وليس كممثل للطلبة فى المرحلة التالية لأحداث فبراير ومارس ١٩٤٦ .

وتشير شهادات من شاركوا فى أعمال اللجنة والمنشورة فى كتاب "عمال وطلاب فى الحركة الوطنية " إلى أنه قد تم الاتفاق على أن يحضر خمسة طلاب فقط من كل كلية ومعهد لانتخاب اللجان التنفيذية بكل كلية مع مراعاة تمثيل القيادات السياسية الموجودة بالجامعة وحدث أن اجتمعت اللجنة التنفيذية بكلية العلوم بحضور عدد كبير من الطلاب وتم انتخاب خمسة أعضاء يمثلونهم فى اللجنة التنفيذية العليا التى اختير اسمها اعتزازاً من المؤتمر بالتقليد التاريخى منذ حركة ١٩٣٥ الذى شاع فيه استخدام هذا الاسم وتم انتخاب كلا من: سعد زهران وعبدالواحد بصيلة وفاطمة زكى، ويمثلون الشيوعيين ورشدى

عبدالبارى عن الوفد ، وكمال عبدالرازق عن الإخوان ، وممثلاً أيضاً لإعدادى طب الذين كانوا يدرسون وقتئذ بكلية العلوم وقد اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا وتم انتخاب المكتب الرئاسى لها على أساس جبهوى فانتخبت لطيفة الزيات عن الشيوعيين ، وعبدالرءوف أبوعلم عن الوفديين ، وجمال السنهورى عن الإخوان المسلمين ، وحتى لا تكون الرئاسة حكراً على أى من هذه التيارات ، فقد تم انتخاب فؤاد محيى الدين بوصفه من أنشط الطلاب ولا ينتمى لأى من هذه التيارات .

ومن موقع شاهد العيان يعتقد عصام الدين جلال أن تلك المرحلة كانت أصعب وأهم مراحل حركة ١٩٤٦ لأن نشاط الحركة كان بعيدا عن اهتمام الصحافة والمعارضة والحكومة ولأن الأحزاب لم تتبين العمل النشط داخل اللجنة إلا بعد حوادث "كوبرى عباس"

والملاحظة الجديرة بالانتباه هنا ، هى حرص طلاب الإخوان المسلمين على المشاركة فى تلك الانتخابات ، بمختلف إجراءاتها وهو الأمر الذى يرده الباحث الروسى سيرانيان إلى سببين رئيسيين : الأول رغبتهم فى التعاون مع الحكومة واطلاعها على نشاط اللجنة ، أما الثانى فهو تخريب الحركة الطلابية من الداخل ولما كانت نتائج الانتخابات لا تنسجم مع تطلعاتهم فى السيطرة

على الحركة، فقد حاولوا التقليل من شأنها أمام الطلاب .

والواضح أن مشكلة الاأوان كانت أكثر تعقيداً فقد كان واضحا توجيه مكتب الإرشاد لهم بعدم المشاركة فى هذه التجربة وهو الأمر الذى دفع رئيس اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلاب عصام الدين جلال السعى للقاء المرشد العام للجماعة الشيخ حسن البنا وفتح قنوات اتصال معه بأمل كسب تأييد الإخوان لكنه لم ينجح فى ذلك تماماً إذ يروى قصة لقاءاته مع المرشد ولم تكن أكثر من مناورة بين رؤيتين مختلفتين للعمل الوطنى واللافت أن تلك المناورة لم تمنع مشاركة بعض طلاب الإخوان فى الأحداث التى تلت تلك الأحداث و بدوافع وطنية حتى فى مرحلة مقاطعة القيادة الإخوانية لنشاط اللجنة .

والحاصل أنه بعد إعلان نتائج الانتخابات وزعت اللجنة التنفيذية العليا بياناً جاء فيه : "إن عليهم واجباً مقدساً بوصفهم شباب الأمة المثقف ، فانتخبوا منهم لجان وطنية لمناقشة حقوق البلاد وأهدافها مناقشة حرة خالصة لوجه الله والوطن بعيدين عن أى غرض سياسى أو تيار حزبى" ووقع عن اللجنة من أعضائها فؤاد محيى الدين وإسماعيل السيوفى، وسعد زهران، وعبدالرءوف أبوعلم، ووجدى عبدالغنى، وأمين شرف ومحمد الدماطى

وواضح أن ذلك البيان كان يعبر عن تميز حركة الشباب عن التنظيمات والأحزاب القائمة، وهو ما أعطى الحركة شمولها وقدرتها على الارتفاع مع التيار الشعبى الآخذ فى النمو وذلك على الرغم من أن اللجنة ضمت فى عضويتها نسبة كبيرة من الطلبة الوفديين، حيث كان من بين أعضائها المنتمين للطليعة الوفدية كل من عبدالرءوف أبوعلم وأمين الكاشف وعبدالمحسن حمودة ومصطفى موسى، وعلى الرغم من تلك النسبة الكبيرة يحاول البعض التقليل من دور الطليعة الوفدية فى دعم الحركة، حيث يرى رفعت السعيد أن الطلاب الشيوعيين نجحوا فى استقطاب عناصر واسعة من الشباب الوفدى على أرض تقدمية ضد الإقطاع وكبار الماليين، وهى أمور كانت لابد وأن تغضب قيادة الوفد التى ترفع شعار التفاوض، حيث كان النحاس باشا قد أرسل رسالة إلى السفير البريطانى يعرب فيها عن استعداده للتفاوض ويستند السعيد فى هذا الرأى إلى الصياغة الفكرية لبيانات اللجنة فى مراحلها الأولى، حيث كان يغلب عليها طابع الفكر الماركسى.

ومن اللافت أيضاً أن أحد أعضاء اللجنة وهو سعد زهران يحاول التأكيد على هذا الرأى ووفق صياغة مختلفة، إذ يرى أن القيادة الوفدية قد فوجئت بالأحداث وأصبحت عاجزة عن

ملاحقتها ، ويرى أن المحاولا ت المتعجلة التى قام بها الطلبة الوفديون - الذين لم ينشطوا إلا متأخرين - لم تفلح فى السيطرة على الحركة الطلابية .

ويبدو أن هذين الرأيين يحاولان التقليل من دور الطليعة الوفدية على حساب الانحياز الواضح لعناصر التنظيمات الشيوعية متناسين الدور الذى لعبته الطليعة الوفدية فى دعم الحركة الطلابية ويتجاهلان تماماً أن كل تحركات الطليعة الوفدية كانت بإشراف ودعم من مصطفى النحاس باشا شخصياً .

ومما يشير إلى المبالغة فى تقدير حجم النفوذ الشيوعى فى اللجنة إشارة عصام الدين جلال إلى أن وزن الحركات اليسارية فى اللجان لم يكن مقلقا بسبب التزام العناصر المتحركة فيها بالقضية الوطنية بل إنه يشير فى موضع آخر إلى أن ما كتبه السعيد عن حجمهم الكبير فى اللجان هو ينطوى بمعنى ما على قدر من " مبالغات " .

ومن جهة أخرى أسهم الرد البريطانى على المذكرة المصرية فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ فى رفع ذروة حماس الطلاب لبدء انتفاضة جديدة ، حيث جاء الرد مخيباً لآمال المصريين تماما ، ورأت كل القوى الوطنية أن المذكريتن هما دليل على تخاذل الحكومة المصرية وتواطئها مع الاستعمار ، ونلمح فى ردود الفعل التى

تبعت الرد البريطانى روح الغضب ، حيث جاء فى بيان الوفد المصرى إلى الأمة المصرية تعليقاً على الرد البريطانى : "إن هذا الرد جاء زاخراً باللطمات الشديدة لكرامتنا واستقلالنا" .

وفى السياق نفسه كتب د . محمد مندور واصفاً السياسة المصرية بأنها "سياسة عجز واستجداء يجب الخلاص منها "وكان مندور قبل الرد البريطانى يدعو إلى موقف وطنى بعيد عن التفاوض ، أما الحزب الوطنى فقد طالب بالوقوف" صفاً واحداً نذود فيه عن استقلالنا وعن قوتنا ولا نتهاون مع من يعتدى عليها "يبدو أن الرد البريطانى قد أعاد إلى الأذهان من جديد صلافة تصريح المستر هور ، وزير خارجية بريطانيا فى ١٩٣٥ ، وهو التصريح الذى حرك انتفاضة ١٩٣٥ ، وجاء الرد البريطانى ليحرك انتفاضة شبابية جديدة فى ١٩٤٦ .

حادثة كوبرى عباس (النقراشى البرىء المتهم)

بعد أن انتهت إجازة نصف العام ، دعا الطلاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا إلى عقد مؤتمر عام يوم ٩ فبراير بساحة الجامعة حول النصب التذكارى لإعلان مطالبهم إلى رئيس ديوان الملك وكانت تتلخص فى مطالبة الحكومة المصرية برفض الرد البريطانى رفضاً قوياً وعدم الدخول فى مفاوضات مع بريطانيا إلا بعد إصدارها تصريح رسمى تعترف فيه بحق مصر فى الجلاء

ووحدة وادى النيل ، وسحب عبدالحميد بدوى باشا من وفد مصر فى عصبة الأمم لما أصدره من تصريحات لا تعبر عن رغبة البلاد ، بل تضر بالقضية المصرية .

وعقب ذلك المؤتمر بدأ الطلاب مسيرة سلمية إلى قصر عابدين تعبر عن إصرارهم على تحقيق مطالبهم ، وكانت المظاهرة أعظم مظاهرة عرفتها مصر - بتعبير عبد الرحمن الرافعى - وتمثلت فيها روح المحافظة على النظام وعبرت شارع الجامعة إلى ميدان الجيزة ثم إلى كوبرى عباس وما إن توسطت المظاهرة الكوبرى حتى حاصرها البوليس من الجانبين وفتح الكوبرى وبدأ الاعتداء على الطلبة بواسطة فرقة الباشا التى ترأسها اللواء سليم زكى .

وكما تشير الدكتورة هدى شامل أباظة فى كتابها (النقراشى) فإن عوامل عديدة تجمعت حولت الحادثة إلى أسطورة بعيدة عن الواقع ، منها الجهل بملابسات الحادث ودوافعه ، وبعده عن الرصد المحايد الذى نشرته صحيفة " الأهرام " ، فضلاً عن شهادة المؤرخ عبد الرحمن الرافعى وحسب رأيها فإن ذلك الجنوح وقلب الحقائق لم يكن إلا من قبيل الاستغلال السياسى للحادث لأغراض خاصة من قبل بعض الأحزاب والجماعات والأفراد كما اختلطت فى الوعى الشعبى الجمعى أحداث كوبرى عباس فى عهد النقراشى فى فبراير ١٩٤٦ بما جرى فى

نفس المكان من تظاهرات عام ١٩٣٥ فى عهد وزارة توفيق نسيم الثالثة ولتلك الأسباب مجتمعة أصبحت أحداث " كوبرى عباس " أقرب للأسطورة منها إلى الحقيقة التاريخية ولذلك فإن ثمة مسافة كبيرة بين روايات من عاصروا تلك الأحداث كأطراف أو شهود عيان باتوا فى موقع الأبطال و بين رؤى وقناعات من اشتغلوا عليها كمادة للبحث التاريخى . ففى كتابه " فرسان الأمل " يروى فاروق القاضى وهو أحد المشاركين فى المظاهرة تفاصيل ماجرى مؤكداً مسئولية سليم باشا زكى قائد فرقة " الباشا " فى ضرب المتظاهرين وتفريقهم بأوامر من فيتزباتريك باشا حكمدار الجيزة "

والمؤكد أنه بسبب هذا الأسلوب فى التعامل مع المظاهرة بالغ الرواة فى تصويرأحداثها كما يقول عبد الرحمن الرافعى ودائماً تثار حولها العديد من الأسئلة وعلامات الاستفهام خاصة حول عددالقتلى والجرحى .

ويبدو أن أصدق التقديرات حول الحادث هى التى توصل إليها الرافعى الذى قدر عدد الجرحى بأربعة وثمانين جريحاً أصيبوا إصابات بالغة ، فى حين لم يقتل أحد ، أما جريدة الأهرام ، فقد ذكرت أن عدد المصابين ١٧٠ شخصاً ، منهم ٦٥ طالباً ، ويميل المؤلف إلى الأخذ برواية الرافعى ونقض الهالة الأسطورية التى ترتبط بالتظاهرات وأحداث العنف حيث لا

تصل الصحافة فيها إلى أرقام حقيقية ، بل غالباً ما تلجأ إلى أرقام مبالغ فيها رغبة فى الإثارة واستثمار الغضب الشعبى فى ظل أجواء الأزمة السياسية التى كانت تعيشها البلاد .

وفى ذروة المد الوطنى كان طبيعيًا أن تلجأ الروايات إلى المبالغة فى تقدير الحادث ويروى د . محمد حسين هيكل فى مذكراته ، أن قوى المعارضة لحكومة النقراشى هى التى استغلت الحادث وزعمت أن أحد الطلبة قد غرق فى الماء متأثراً بجراحه ، ولم يكن ذلك صحيحًا ، لكن ما أثار الطلاب -ولاتزال الرواية لهيكل باشا - هو ذلك الصدام الذى وقع بينهم وبين البوليس تحت قيادة سليم زكى .

وعلى الرغم من أن أحد شهود الواقعة وهو فاروق القاضى يؤكد وجود " قتلى على أثر المواجهة بين الطلاب والبوليس " قائلا : " أقطع بأن عشرات الجثث كانت ملقاة على الأرض دمها مسفوح " إلا أن الرافعى ينفى وجود أى قتلى بما فى ذلك واقعة غرق الطالب الذى أشار إليه الدكتور هيكل ، وإنما يؤكد أن أحداً لم يقتل فى ذلك اليوم ، لكن فى اليوم التالى توفى شاب سودانى هو محمد على محمد ، الطالب بكلية التجارة ، وعلل الرافعى أسباب الوفاة بسقوط الشاب من سيارة كانت تمر أمام الجامعة ، قائلا : " لم يكن للبوليس أى دخل فى مقتله بل إن هدى أباظة

تؤكد أن الطلاب أرغموا سائق تلك السيارة التى حملت أرقام ٢٦٥٧٢ شفيق حسب الله على تغيير اتجاهها مما أدى لسقوط الطالب السودانى تحت عجلاتها .

ومن اللافت للنظر أن أحد قيادات الحركة الشيوعية فى مصر وهو عبدالمنعم الغزالى ، قد اعتبر وفاة الشاب السودانى "استشهاد رمز الكفاح المشترك بين مصر والسودان" ، ويبدو أن حماس الغزالى لتلك الفكرة ربما يعود فى جانب منه إلى أن الشاب السودانى كان من كوادر الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، حسب رواية د. رءوف عباس فى المقدمة التى كتبها لأوراق هنرى كورييل ، واللافت أنه فى هذه المقدمة يرجح أن يكون الطالب السودانى قد سقط برصاص البوليس وهو استنتاج لا يمكن القبول به ليس دفاعًا عن البوليس وإنما من خلال مقارنة عدة روايات تاريخية مستقاة من مصادر عاصرت الحادث الأمر الذى يرجح عدم وقوع حوادث وفاة فى أثناء تلك المظاهرة كما يؤكد أحمد شوقى الفنجرى فى كتاباته عن الحادث وقد كان ضمن المصابين فى المظاهرة ، ولجأ إلى القضاء للحصول على تعويض نتيجة ما أصابه من ضرر" ، ففى مقال له نشر بجريدة الشعب أكد الفنجرى أن النيابة العامة قيدت الجريمة جناية ضد مجهول برقم ١٩٨٢ لسنة ٤٦ جنايات الجيزة ، غير أنه أقام

دعوى تعويض على الحكومة وهو طالب بكلية الحقوق وكسب الدعوى ابتدائياً فى ١١ يناير ١٩٥١ عقب سنتين من تخرجه، وفى الاستئناف فى ١٦ مارس ١٩٥٣ وفى النقض فى ٢٠ أكتوبر ١٩٥٥ وقد أثبت حكم محكمة أول درجة رقم ٤٧١ لسنة ١٩٤٧ (كلى مصر) أن حقيقة الواقعة هى أن طلبة جامعة فؤاد الأول خرجوا صباح يوم ٩ فبراير ١٩٤٦ فى مظاهرة سلْمية يهتفون باسم مصر ومطالبها القومية، وعند نهاية الكَوبرى ضربهم بوليس مصر بالعصا، فجروا أمامه حتى وصلوا إلى بوليس الجيزة، فلم يكونوا معه أحسن حالاً وسجل حكم ثانى درجة رقم ٦٧/ ١٧٧ لسنة ٦٨ قضائية استئناف القاهرة: إن الطلبة وهم محاصرون فوق الكوبرى كانوا لا يحملون سلاحاً أو شيئاً من الأدوات التى تستعمل فى الاعتداءات، ولم يصب من أصيب من رجال البوليس إلا بعد أن ظهر الاعتداء منهم على الطلبة وكانت إصابات رجال البوليس من غير هؤلاء الطلبة، وإنما من الأهالى الذين استفزهم هذا العدوان فرجموا البوليس بالحجارة، أما حكم محكمة النقض الذى حصل عليه الفنجرى بعد طعن الحكومة رقم ١٦٢ لسنة ٢٢ قضائية، فقد سجل أن البوليس لم يكن حكيماً فى معالجة الحالة من مبدئها حتى نهايتها، وأن محاصرة الطلبة وضربهم بالعصا الغليظة دون أن

يدعو الحال إلى ذلك، بعد أن أدخل فى روعهم أن أحداً لن يعترض على سيرهم "ورغم تلك التحقيقات والأحكام القضائية يعتقد الفنجرى أن المؤرخ عبدالرحمن الرافعى هون على نحو ما فى تقدير آثار مذبحة كوبرى عباس بسبب صداقة الرافعى مع محمود فهمى النقراشى ويستدل على هذه الصداقة بما كتبه الرافعى فى كتابه "فى أعقاب الثورة المصرية" من عبارات تعكس إعجابه بالنقراشى، ويرى الفنجرى كذلك أنه ربما لعبت هذه الصداقة وهذا الإعجاب دوراً فى رؤية الرافعى للأحداث وتقديره بشأن عدد ضحاياها .

وعلى الأساس يقول الفنجرى: " لو أن الرافعى كمؤرخ مدقق ووطنى محايد كلف نفسه الرجوع إلى المصادر المحققة، وهى تحقيقات النيابة العامة بشأن مجزرة كوبرى عباس بموجب الجناية رقم ١٩٨٢، لسنة ١٩٤٦ الأخير لوقف - مثلما يقول الفنجرى - على حقيقة الأمر، واطمأن يقينًا إلى أن النقراشى برىء من مذبحة أبنائه طلاب الجامعة براءة الذئب من دم يوسف بن يعقوب، ذلك أنه بالرجوع إلى أقوال مأمور بندر الجيزة نجده يقرر بصفحة ٢٢ من محضر تحقيق النيابة رقم ١/١ بأن الأوامر صدرت إليه من رئيسه فيتر باتريك باشا، حكمدار الجيزة وقتئذ، بأن يسمح بخروج طلبة الجامعة فى مظاهراتهم معلنين المطالب

الوطنية حتى يعبروا كوبرى عباس فيضرب كردوناً خلفهم بشدة إذا حاولوا العودة إلى الجيزة ، بينما يقرر مأمور بندر مصر القديمة بصفحتى ١٤ ، ١٥ من محاضر التحقيق التى اطلع الفنجرى عليها بأن الأوامر صدرت إليه من رئيسه الإنجليزى راسل باشا حكمدار القاهرة وقتئذ بأن يمنع الطلبة من دخول القاهرة ، وأن يضربهم بشدة ليصرفهم نحو الجيزة ويقول الفنجرى : واضح أن كلا الروايتين تثبتان أن الضابطين المصريين ووزير الداخلية النقراشى باشا من ورائهما كانوا معاً ضحية تخطيط وخداع الحكمدارين الإنجليزيين اللذين أرادا حصار الطلبة فوق الكوبرى ، بحيث لا يفلت طالب من الاعتداء ، والأمر الذى لاشك فيه أن هذه الرواية تؤكد براءة النقراشى من المذبحة .

وفى قراءتها لما كتبه الفنجرى حول الحادث ترى هدى أباظة وهى حفيدة النقراشى باشا على أية حال أن ثمة ثغرات فيما كتب عن الحادث من شهود العيان منها :

أولا : إن الكوبرى كان مغلقًا للمشاة ، مفتوحا لمرور المراكب الشراعية ، إلا أن بعض الطلبة نزلوا فى قوارب وأغلقوا الكوبرى عنوة ، ليكون صالحاً لمرور المظاهرة بعد تهديد المهندس المسئول ، بل وتشير الأحداث إلى أن إغلاق الكوبرى تم بطريقة غير سلمية .

ثانيًا : إن غالبية الشهادات المدونة عن الحادث تفتقر إلى الدقة إذ

تتعارض أرقام المصابين فيها مع الأرقام التى سجلتها تقارير الأمن التى يفترض فيها الدقة خاصة لما عرف عن النقراشى من الشدة والجدية معا فى إدارة الداخلية حيث تؤكد التقارير الأمنية " أن أحدا لم يقتل " وهو معنى تؤكده أيضًا شهادة أحمد عادل كمال أحد أعضاء الجهاز السرى لجماعة الإخوان فى كتابه " النقط فوق الحروف – الإخوان المسلمون والنظام الخاص " الذى يقرر أن " أحدا لم يقتل يومها رغم أن كثيرين ألقوا بأنفسهم من فوق الكوبرى الى النيل أو الى الضفة الطينية من جهة الجيزة، لكنها على أية حال كانت مذبحة أسفرت عن مئات الجرحى " رغم أن تلك الشهادة تبرئ النقراشى لكنها لا تعفيه من المسئولية .

ويلفت النظر أن مذكرة وزارة الداخلية المرفوعة من إدارة الأمن العام فى فبراير ١٩٤٦ والتى تم العثور عليها فى أوراق النقراشى التى اطلعت عليها الدكتورة هدى شامل أباظة تشير المذكرة إلى أن حادث كوبرى عباس لم يكن عفو الخاطر أو مجرد إضراب سلمى، بل إنه كان مؤامرة واسعة النطاق على مستوى القطر المصرى كله، والأهم أن هدى أباظة تميل إلى تحميل حزب الوفد مسئولية ما جرى إذ تذكر أن البوليس السياسى رصد اجتماعا فى منزل النحاس باشا فى ١ فبراير ١٩٤٦ ضم عددًا من أعضاء لجان الوفد فى محافظات مختلفة

أبرزهم الدكتور محمد بلال الذى كان مكلفًا بتشكيل أول فرقتين للقمصان الزرقاء وكمال عبد اللطيف ومحمد شحاته مصطفى وهم يعرضون على النحاس القيام ب" ثورة " وحسب رأيها فإن النحاس لم يعترض فيما يبدو كما زاره رئيس اتحاد طلاب الأزهر قبل ثلاثة أيام من حادث الكوبرى وعاهده على قيام حركة الأزهر ابتداء من ٩ فبراير "خالصة " للوطن على حد قولهم كما رصد البوليس السياسى اجتماعات مماثلة فى مقر مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين قبل يوم واحد من المظاهرة تكررت فيه الدعوة إلى " الثورة " وكذلك رصدت تقارير الأمن اجتماعًا مماثلاً فى المقر العام للإخوان المسلمين وفيها قرار باعتبار الأسبوع الذى يبدأ من ٩ فبراير " أسبوعًا للجهاد "

وتعتقد هدى أباظة أن مثل تلك التقارير إنما تؤكد وجود مؤامرة على حكومة النقراشى وتستدل على ذلك بما ورد فى وثائق الخارجية البريطانية حيث ذكرت إحداها أن الوفد، الإخوان المسلمين لعبا دوراً فى اندلاع المظاهرات" فيما يؤكد السياق العام للأحداث أن تلك التحركات لم تكن إلا استجابة للغضب الشعبى العام.

وكان من شدة تأثير حادث كوبرى عباس فى الشارع المصرى أن طالب الدكتور طه حسين بمحاكمة المسئولية عنها فكتب تحت

عنوان المحاكمة : يجب أن يقدم هؤلاء السادة للمحاكمة وقبل كل شيء أن تعرف الأمة المصرية بالضبط عدد القتلى والجرحى وإن كان قتيل واحد يكفى لمحاكمة ألف وزارة وألف نقراشى"

ومن جهته كتب د. عزيز فهمى : "إنه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصداً واحشرونا فى السجون حشراً، واستعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب نمر أو بغيره، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا دماءنا، فما أهون الفداء" .

ووصف د. محمد مندور ما حدث بأنه "همجية" وكتب أن الأمة قد رفعت راية الجهاد ولن تسقط هذه الراية من يدها بعد اليوم حتى يكتب لها النصر"

وتضمنت مضبطة مجلس النواب فى جلسته الرابعة عشرة الموافقة أيام ٤، ٥، ١٢ فبراير ١٩٤٦، ما يؤكد أحداث المجزرة ويدينها – دون أن تحدد عدد ضحاياها من المصابين أو الشهداء – حيث تضمن كلام النائب محمد شعراوى اعتراضه على الطريقة التى اتبعت فى قمع المظاهرات ووصفها بالطريقة الوحشية التى ما كان يصح للحكومة أن تلجأ إليها .

أما تعليق محمود فهمى النقراشى نفسه فكان كالتالى : "إن الطلبة استغلوا أسوأ استغلال، وذكر أن مطالب مصر معروفة ومجمع عليها، وإذا أريد استغلال الطلبة لإثارة الشعب كان من

الواجب عليهم منع ذلك ، وقرر بصفته رئيسًا للوزراء منع المظاهرات ولم يعترض أحد على ذلك ، على الرغم من أن المظاهرات كانت قد شملت مناطق عديدة من القطر المصرى ، حيث حدثت مظاهرات فى الإسكندرية وبعض المدن كالزقازيق والمنصورة وأسيوط ، تصدى لها رجال البوليس بالقوة ، وحدث تصادم واشتباك بينهم وبين المتظاهرين ، وقتل ثلاثة من هؤلاء فى الإسكندرية ، وثلاثة فى الزقازيق ، وواحد فى المنصورة ، وكان لهذه الحوادث حسبما يؤكد الرافعى وقع أليم فى النفوس ، واشتد سخط الرأى العام على مسلك الوزارة تجاه المظاهرات عامة ، وألقى الجميع على الحكومة عبئًا جسيماً من المسئولية التى تزلزل لها مركز الوزارة وفى بيانه أمام مجلس النواب فى ٢ فبراير ١٩٤٦ يتساءل النقراشى " هل يرى بعضهم أن الطلبة أبناؤنا ، وأن رجال البوليس وركاب الترام وأصحاب الحوانيت ليسوا أبناء الأمة) (. . . . .) يجب أن نضع المسألة وضعها الصحيح ، فإذا كان هؤلاء أبناءكم فهم أبنائى أيضًا ، وإننى أقوم بواجبى باسم الأمة ويجب أن أقوم بواجبى كاملا وإلا كنت مقصراً ولا يمكن لحكومة تحترم نفسها أن تترك متظاهرين يعبثون بالأمن ، وقد أريقت دماء نتيجة للتحريض "

موقف الملك فاروق من الأحداث

بانتشار موجة القلق الاجتماعى وترديد تعبير "الباشوات السمان " فى الصحف خشى الملك فاروق من العواقب فبدأ يركز فى أحاديثه على ضرورة الإصلاح الاجتماعى ، و بدأ يتعمد إظهار عطفه على الطلاب لما لهم من ثقل فى توجيه الأحداث وعمل على استقطابهم ، لذلك قرر فى اليوم التالى لمظاهرات كوبرى عباس زيارة الجامعة من أجل افتتاح المدينة الجامعية وتردد أن الطلبة سيقاطعون الحفل وعليه رأى وزير الداخلية ألا يحضر الملك الحفل أويؤجله ويذكر هيكل باشا أنه نما إلى علمه أن البوليس ضبط فى إحدى العمارات أشخاصاً بتهمة أنهم كانوا يعتزمون إلقاء متفجرات على الموكب الملكى وحسب ما جاء فى كتاب "الملك فاروق نهاية عصر الملكية " للدكتورة لطيفة سالم ، فإن الحفل لم يحضره إلا عدد قليل من الطلاب ، أما رءوف عباس فيؤكد أن الحفل لم يحضره إلا الطلبة الذين اختارهم الأمن بعناية من العناصر التى يطمئن إليها ومع ذلك فقد وصل الملك إلى المدنية الجامعية ليجد تجمعاً طلابياً غاضباً يرفض تحيته وفى المساء دعا الملك عن طريق أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى عدداً من القيادات الطلابية لزيارة القصر ، حيث عبر عن غضبه أمامهم من تصرفات البوليس ، بل ألمح إلى إقالة وزارة النقراشى .

ولعل موقف الطلاب من تلك الزيارة يوحى بوجود أزمة فى علاقة الملك بالطلاب، فبعد أن كان يعتمد على الطلبة فى محاربة الحكومة أصبح يواجه بالحرب من الطلبة الذين واجهوه بهتافات عدائية مثل "يسقط الطغاة" / " إرادة الشعب فوق الجميع " وهى هتافات كانت موجهة إلى الملك شخصياً، الأمر الذى جعله يتبرم من الحكومة ويلقى عليها مسئولية تدهور مركزه، والحط من شأنه، بالإضافة إلى الرغبة البريطانية فى الإطاحة به، وأخيراً ما أصاب الحكومة نفسها من أزمات داخلية تمثلت فى استقالة مكرم عبيد ووزراء الكتلة فى ١٣ فبراير وانسحاب عبدالحميد بدوى، وبالتالى كان لابد من إعادة تأليف وزارة جديدة، فى الوقت نفسه صدر قرار بإغلاق الجامعة لأجل غير مسمى فى محاولة من الحكومة لوقف المظاهرات التى عمت الجامعة، ووصلت إلى الاسكندرية، وهناك زادت المصادمات مع البوليس، حيث اضطر طلاب جامعة الإسكندرية إلى الاعتصام بكلية العلوم.

وفى ظل تلك الأجواء كان من الطبيعى أن يتجه تفكير الملك إلى شخصية تأتى إلى الحكم تستطيع كبح جماح الجماهير، فكان أن اختار إسماعيل باشا صدقى لهذه المهمة ولتشكيل الوزارة الجديدة، كما أن الملك اختار صدقى لتأليف "الوزارة

القومية " التى كانت بحاجة إلى رجل سياسة أكثر من رجل حزبى ، وكان صدقى باشا من هذا الطراز خلال تلك المرحلة من تاريخه السياسى .

وقد ضمت هذه الوزارة أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين ، والباقى من المستقلين ، لذلك فشلت فكرة تشكيل وزارة "قومية" حسبما كان مخططًا لها وعلى أية حال تلفت الدكتورة لطيفة سالم نظرنا إلى نقطة مهمة فى عملية اختيار صدقى وهى أن الملك استشار حسن البنا فى تعيين صدقى ولم يخب ظنه ، فقد سر البنا من أنه أصبح مستشاراً فى السياسة العليا ، فوافق دون تردد على اختيار "عدو الشعب " رئيساً للوزراء .

وتشير أيضاً إلى أن بريطانيا لم تعارض فى تولى صدقى للوزارة ، وللموقفين دلالة ستتضح فيما بعد من خلال تعاون كلا الطرفين فى دعم صدقى فى مواجهة الحركة الوطنية .

وعلى المستوى الداخلى كان اختيار صدقى لتولى الوزارة فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، يعبر عن رغبة الرجعية المصرية فى أن تستعيد قدرتها على سحق الحركة الشعبية الناهضة فى مصر كما أنه وباعتباره ممثلاً للرأسمالية الكبرى ورئيساً لاتحاد الصناعات كان أصلح العناصر لضرب الحركة الوطنية ، لأنه كان يدرك خطورة

صعود الطبقة البرجوازية الصغيرة بشرائحها على مصالحه الاقتصادية غير أنه حاول خداع الشعب فى وزارته الجديدة بأنه أوحى لهم أنه قادم للحصول على الجلاء، مؤكداً أنه لن يرضى عنه بديلاً .

لذلك أباح المظاهرات وأطلق سراح بعض المحتجزين خلال مظاهرات " كوبرى عباس " بل هنأهم على مشاعرهم الوطنية ربما لأن الملك فاروق طلب من رئيس وزرائه اعتبار "هذه الحوادث ظاهرة صحية للإعلان عن الأمانى الوطنية " .

وقد ساعده الإخوان فى تلك التمثيلية لدرجة أن مصطفى مؤمن زعيم الإخوان داخل الجامعة وقف يدعو الطلبة لإعطاء صدقى فرصة جديدة وفى إحدى خطبه التى روج فيها لدعم إسماعيل صدقى استشهد بالآية الكريمة : "واذكر فى الكتاب إسماعيل، إنه كان صادق الوعد وكان صديقاً نبيًا " ، بما يعنى تشبيه إسماعيل صدقى بالنبى إسماعيل عليه السلام إمعانًا فى تضليل جمهور الطلبة .

ومن ناحيتها رأت إنجلترا ضرورة سحب اللورد كيلرن من مصر وتعيين رونالد كاميل مندوباً بدلاً منه لتيسير مهمة الوزارة الجديدة، ولكى يمحو من الأذهان ذكرى ٤ فبراير ١٩٤٢ التى أثارت الشارع المصرى و التى ارتبطت باللورد كيلرن .

وبعد يومين فقط من تعيين صدقى فى الوزارة أعلنت اللجنة الوطنية للطلبة ميثاق ١٧ فبراير ، الذى جاء فيه - الجلاء التام عن كل شبر فى وادى النيل ، دولية القضية المصرية ، التحرر من الديون الاقتصادية وختم الميثاق بقول أبى القاسم الشابى : "إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلابد أن يستجيب القدر"

وقالت اللجنة فى بيان لها "إن دماءنا التى قدمناها للوطن لم تكن لإسقاط حكومة ولا لقيام أخرى ، وإنما الغرض الأسمى الذى وطدنا عزمنا عليه ، وهو الجلاء التام ووحدة وادى النيل ، ووقع عن اللجنة عبدالمحسن حمودة وفؤاد محيى الدين .

تشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ودورها الوطنى

أدرك الطلاب طوال الفترة التى أعقبت حادث كوبرى عباس معنى أن يكون لديهم جهاز ثورى يعبر عن إرادة الجماهير ، قادر على أن يوحد الصفوف ولا يرتبط بالأحزاب الأخرى ، وكانت السمة المميزة لتلك الفترة هى تكوين اللجان .

وشهدت الفترة نفسها لأول مرة محاولات التنسيق بين الحركة العمالية والطلاب ، إذ عاد من جديد شعار "يحيا الطلبة مع العمال" المستمد من ثورة ١٩١٩ ، لكن معناه اختلف بعد الحرب الثانية بعد ازدياد وعى الطبقة العاملة وحصولها على كثير من المكاسب التى قدمتها حكومة الوفد عام ١٩٤٢ .

وتشير بعض الدراسات إلى أن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تشكلت بين يومى ١٨ ، ١٩ فبراير بعد سلسلة اجتماعات شارك فيها ممثلون من اللجنة الوطنية لعمال شبرا الخيمة ، وعمال ترام القاهرة ، وعمال المطابع ، ومؤتمر نقابات الشركات و اللجنة التحضيرية لمؤتمر عمال مصر ، وكان من أبرز أعضاء اللجنة من العمال سيد على مراد القليوبى ، وحسين كاظم ونجيب سويرس وآخرين ، وكانت هذه الشخصيات النقابية تمثل القطاعات المهمة فى النقابات العامة لمنطقة القاهرة الكبرى ، وكان عمال نسيج شبرا الخيمة بارزين بصفة خاصة فى نشاط اللجنة .

وتكشف مذكرات عصام الدين جلال عن المساعى التى جرت بين الطلاب لتمكين أواصر الاتصال بالقيادات العمالية وكانت فى غالبيتها واقعة تحت تأثير الفكر الاشتراكى بشهادة واحد من أبرز مناضلى تلك الفترة هو طه سعد عثمان ، الذى يؤكد أن هذا التأثير لم يحول العمال إلى مناضلين لصالح الحركة الشيوعية ، لأن النقابيين الذين وصلوا إلى أعلى درجات الوعى كانوا نقابيين قبل الانضمام إلى أى تنظيم ماركسى ، لكن هذا لا ينفى عمق تأثير الحركة الشيوعية التى بدأت العمل فى صفوف العمال قبل ذلك بسنوات .

وبناءً على تأثير اليساريين فى الحركتين الطلابية والعمالية كان

من الطبيعى أن تنجح محاولات التحالف بين الحركتين، خاصة فى ظل توحد الأهداف الوطنية، ويذكر طه سعد عثمان فى شهادة منشورة أن اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد اجتمعت بدار نقابة عمال المحلات التجارية فى حارة الشواربى بالقاهرة، وأثناء الاجتماع وصل خبر بأن اللجنة التنفيذية للطلبة بالجامعات والمدارس وطلاب الأزهر مجتمعون بمدرج كلية الطب، فقررت اللجنة التنفيذية لمؤتمر نقابات العمال الانتقال فوراً للاجتماع مع اللجان التنفيذية للطلبة فى هذا الاجتماع تكونت "اللجنة الوطنية للطلبة العمال".

وكان من بين أعضاء هذه اللجنة من الطلاب فؤاد محيى الدين، وعبدالرءوف أبوعلم، وعبدالمحسن حمودة ولطيفة الزيات وفاطمة زكى، وعن اللجنة التحضيرية لموتمر نقابات العمال شارك ممثلوها محمد مدبولى سليمان، ومحمود حمزة وآخرون، وقد انتخبت الطالبة ثريا أدهم من كلية الآداب والعامل حسين كاظم سكرتيرين للجنة.

وبظهور هذه اللجنة ظهرت قيادة جديدة للحركة الوطنية، والطريف أن مناقشات جرت فى بداية عمل اللجنة تعكس حرص كل طرف سواء العمال أم الطلبة على الطرف الآخر، إذ أصر العمال على أن يصبح اسم اللجنة "اللجنة الوطنية للطلبة

والعمال " وأصر الطلاب على العكس .

ومن اللافت للنظر أن كتابات تاريخية عديدة تجاهلت الإشارة لدور الدكتور عصام الدين جلال فى تأسيس اللجنة وهو أمر يسبب له مرارات شخصية يمكن إداركها من قراءة مذكراته التى يؤكد فيها أن الإخوان والشيوعيين حاولوا الطعن فى شرعية رئاسته للجنة بسبب انقطاعه عن اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا قبل أحداث " كوبرى عباس " وهو أمر يعلله بانشغاله فى التنسيق مع القيادات العمالية لتشكيل اللجنة الوطنية للطلبة والعمال .

و على أية حال فإن اللجنة بعد تشكيلها أصدرت بياناً مهماً جاء فيه : "إن اللجنة قررت أن يكون الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ يوم الجلاء بمثابة يوم إضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفه ، يوم هو وثيقة فى أيدى المفاوضين المصريين يقدمونه دليلاً للمستعمر على أن الشعب المصرى مصمم على ألا يتخلى لحظة واحدة عن الجلاء عن مصر والسودان وقد لاحظ المؤرخ الدكتور محمد أنيس على هذا البيان أن هناك قيادة جديدة قد ولدت وأصبح فى مقدورها مخاطبة الجماهير مباشرة ، وهو موقف ثورى فى الحركة الوطنية ، وقال أنيس إن البيان يحدد القطاعات الاجتماعية المشاركة فى معسكر الثورة ، وهى بشكل

عام قطاعات البرجوازية الصغيرة ، لكن الوثيقة - البيان - قد فاتها أن تضع الفلاحين فى معسكر الثورة .

ودعت اللجنة إلى إضراب عام يوم الجلاء ، وفى ذلك اليوم احتشد ما بين ٤ آلاف و١٠٠ ألف شخص بينهم ١٥ ألف عامل من شبرا الخيمة .

وطافت هذه الحشود شوارع القاهرة وهى تردد نشيداً ألفه الطالب عبدالواحد بصيلة باسم نشيد الجلاء ، وقام طالب بكلية الطب وهو على عبدالقادر بصياغة لحن سهل للنشيد الذى تقول كلماته : "ياشعب قم خض بحر الدماء لا تبك ، فالآن وقت للفداء "

ولما وصلت المظاهرات إلى ميدان الخديوى إسماعيل (التحرير) تصدت لها ٤ سيارات بريطانية مصفحة وسقط الجرحى والقتلى وهاجم الحشد منهم المتظاهرين المركبات وأشعلوا فيها النار، وفى نهاية اليوم سقط من ٢٣ قتيلاً و١٢٠ جريحاً

ومما يلاحظه عبدالرحمن الرافعى أن المشاركين فى المظاهرة قد وضعوا شارة فى عروة الجاكتة سميت "شارة الجلاء " وكان الشعار الرئيسى فى المظاهرة "لا حزبية بعد اليوم " .

ومن الملاحظات المهمة هنا أن مشاركة العمال فى المظاهرة

أقلقت السفارة البريطانية لاعتقادها بأن تلك المشاركة جاءت بسبب الدعاية الشيوعية والعناصر الموالية للاتحاد السوفيتى، إلا أن السفارة البريطانية اعترفت بسوء حالة العمال فى مصر وبخطأ الحكومات المتعاقبة فى تجاهل ممثليهم وعدم الاستجابة لمطالبهم العمالية.

وكتب القائد العام لوزارة الطيران بلندن وصفاً للمظاهرات مشيرا إلى أنه إذا لم يتخذ خط حازم مع فاروق ستستمر الحالة، و اقترح أن يكون الحل عسكرياً ودبلوماسياً، وعلى هذا الأساس قدم القائم بالأعمال البريطانى فى مصر احتجاجاً رسمياً لدى الملك على أحداث يوم الجلاء، حيث قال بوكر: "إن الحكومة أطلقت العنان لهتافات عدائية ضد بريطانيا، وكان فاروق قد أبدى أسفه على الأحداث وصرح بأنه على ثقة من مقدرة صدقى باشا على معالجة الحالة وتقبل الاحتجاج، وأصدر صدقى بياناً بمنع المظاهرات".

ويلفت النظر هنا أن رد الفعل الوحيد على الموقف البريطانى نشرته "آخر ساعة" واعتبرته تدخلاً فى مسائل هى من اختصاص الحكومة المصرية، لكن الملك فى يوم الجمعة الأول من مارس دعا المصلين إلى صلاة الغائب على أرواح الشهداء.

وفى أعقابها لبت الوزارة دعوة الملك على الغداء، وفى أثنائه

قال الملك"كل من ليس معنا فهو ضدنا " ، ونشرت الصحف صورة لإسماعيل صدقى بين ممثلى الطلبة والعمال على الرغم من أن صدقى نفسه أذاع بياناً رسمياً أكد فيه أن المظاهرات السلمية قد تحولت ببعض الأيدى بعد أن اندس الدهماء بين صفوف الطلبة الأبرياء ، وكل هذا حولها إلى مظاهرات "غلب عليها طابع الشر" رغم أن جريدة الأهرام أكدت أن المظاهرات كانت ذات طابع سلمى ولم تخرج عن النطاق المرسوم لها إلا بعد ما وقع فى ميدان الخديوى بدليل أن المظاهرات التى شملت المحافظات لم يكن هناك فيها ما يستفز الجماهير ، لذلك فقد انتهت بسلام .

وقد رد محمد مندورعلى اتهام صدقى للعمال ووصفهم بالدهماء ، بأن كتب "إن الخطوة جاءت من شباب الجامعة المثقف القلق على مستقبل البلاد الذين سعوا إلى العمال بدافع ذاتى يريد المغرضون الكاذبون أن يشوهوا جماله فيتحدثون عن أيد خفية وهم لا يكذبون عندئذ فحسب ، بل يأثمون أيضاً ، أما النائب الوفدى محمد صبرى أبوعلم فقد عاتب صدقى على موقفه فى جلسة برلمانية لأنه فرق بين طبقات الأمة ، أما الطلاب أنفسهم فإنهم رفضوا أن يتهم حلفاؤهم بأنهم دهماء بل قالوا إن الدهماء هم الزعماء" .

ونشرت مجلة "الصرخة "الساخرة شعارات الطلبة فى تحد واضح للحكومة مثل "يحيا الطلبة مع العمال ضد حكومة الاستغلال "

وإزاء موقف الحكومة المتخاذل والذى تمثل فى قبولها للاحتجاج البريطانى اجتمعت اللجنة التنفيذية للطلبة وقررت إعلان الحداد العام والموافقة على قرارات اللجنة الوطنية للطلبة والعمال بإصدار ميثاق وطنى يوقع عليه جميع زعماء الأحزاب يُلزمهم عدم قبول الحكم إلا على أساس تصريح بريطانى يعترف بالجلاء التام عن وادى النيل ، مع سحب الموظفين الإنجليز من البوليس المصرى ، وإعلان استنكار بيان رئيس الحكومة للتفرقة بين طبقات الشعب ، أما اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فقد أصدرت القرارات التالية : إقامة صلاة الغائب يوم الحداد العام ، مطالبة الحكومة بالعمل على تنفيذ الجلاء البريطانى عن المدن الكبرى وإصدار تصريح واضح بأن يكون أساس المفاوضة هو تحديد يوم للجلاء التام عن وادى النيل ،واستنكرت اللجنة الحظر الذى أقامته الحكومة على الصحافة بشأن عدم نشر أنباء الحركة الوطنية ونلاحظ هنا أن البيانين اللذين صدرا عن اللجنتين سواء اللجنة التنفيذية أو اللجنة التحضيرية فى ٧ أكتوبر ١٩٤٥ لكن أكثر ما يجب ملاحظته هو أن قبول التفاوض هذه المرة جاء باعتباره وسيلة لتكريس النصر للحركة الطلابية ، وجاء مقرونا

بشروط ، في حين كشفت الأحداث بعد ذلك نية الحكومة في التفاوض من جديد دون شروط كما حدث في مفاوضات صدقي بيفن ١٩٤٧ بعد ذلك.

٤ مارس يوم الحداد العام

تخليداً لذكرى الطلاب الذين استشهدوا في مظاهرات يوم الجلاء، أعلنت اللجنة الوطنية اعتبار يوم ٤ مارس يوماً للحداد العام، وجاءت تلك المبادرة من الإخوان المسلمين، وطالب ممثلو الطلاب بأن يشارك في الحداد موظفو الحكومة ومعهم رجال البوليس ورفض إسماعيل صدقي ذلك ونصح الطلاب بعدم التمادي خشية التدخل الأجنبي في الأحداث، إلا أن الطلبة أصروا على موقفهم، بل طالبوا رئيس الوزراء بأن يمدهم بالسلاح لو تدخل البريطانيون فعلاً، وفي اليوم المحدد للحداد نظم الحداد في هدوء وسكون استجاب له الشعب في كل المدن، باستثناء الإسكندرية التي شهدت أعمال عنف بعد أن شاهد متظاهرون علماً بريطانياً مرفوعاً أثناء سير المظاهرة فاعتبروه استفزازاً لشعورهم الوطني فأنزله المتظاهرون ومزقوه، فأطلق البوليس النار عليهم، وحدثت معركة انتهت بقتل ٢٨ شهيداً وجرح ٣٤٢ وطنياً مما جدد المظاهرات في الأيام التالية.

ومن المواقف ذات الدلالة ما يرويه عبدالواحد بصيلة في

شهادته عن الأحداث، حيث يؤكد أن الوحيد الذى قبل طبع بيان اللجنة الداعى للحداد هو الدكتورأحمد حسن الزيات صاحب مجلة الرسالة، بعد أن رفض أصحاب المطابع ذلك وهو موقف يؤكد تلاحم النخبة المثقفة مع المتظاهرين.

بعد شهر واحد من مظاهرات يوم الحداد، أصبحت الجامعة غير صالحة لعمل القوة الطلابية داخلها إذ أن الربيع أتى وجاءت معه الامتحانات، وبدأ انشغال الطلبة بالعلم عن العمل السياسى، ولو بشكل مؤقت وفى الفترة ذاتها كان إسماعيل صدقى قد أعد خطة لقمع الحركة الوطنية وتخريب الحركة الطلابية بغرض التمهيد لإجراء المفاوضات، ولم تهدأ اللجنة الوطنية فأصدرت فى ٨ يوليو ١٩٤٦ نداء دعت فيه إلى وقف المفاوضات واعتبار يوم ١١ يوليو ١٩٤٦ (ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية قبل الاحتلال) يوماً لتجديد الجهاد الوطنى، ورأى صدقى أن يضرب ضربته باعتقال الوطنيين فيما سمى وقتها بقضية الشيوعية الكبرى فى ١٠ يوليو ١٩٤٦، حيث أصدر قراراً بحل عدد من الهيئات والمنظمات والمجلات والصحف الوطنية، وبلغ عدد المنظمات التى ضربها صدقى بقراره حوالى ١٦ منظمة، وشملت الحملة القبض على ١٩ مناضلاً وكاتبًا وطنيًا، والواضح أن المقبوض عليهم لم يكن يشملهم تيار فكرى واحد

بقدر ما اجتمعوا معاً على وحدة الهدف الوطنى ، ولم يجد صدقى وسيلة لضرب الحركة الوطنية سوى اتهامها بالشيوعية والزج بالوطنيين فى السجون .

ومع هذه القضية تبدأ مرحلة جديدة فى الحركة الوطنية تنتهى عندها أحداث انتفاضة ١٩٤٦ الطلابية .

تقييم الدور السياسى للطلبة
فى انتفاضة ١٩٤٦

١- الإطار التنظيمى :

عندما نحاول تقييم الانتفاضة الطلابية فى ١٩٤٦ يجب أن نلفت النظر إلى أن الأحداث كانت أكبر من أى تنظيم سياسى قائم بالفعل ، ومن الصعب أن ننسب الجهد التنظيمى فيها لأى تنظيم تابع للقوى السياسية التى كانت تعمل فى الجامعة ، إذ لعبت جميع القوى السياسية أدواراً مفتاوتة أسهمت فى تصاعد المد الثورى وظهور اللجان الطلابية المتعددة باعتبارها صيغًا تنظيمية سريعة ومؤقتة لتنظيم هذا المد .

ويرى د . أحمد عبدالله أن اللجان الوطنية المتعددة التى جرى تشكيلها يصعب حصرها لأنها كانت ذات طبيعة معقدة للغاية ،

حتى على الذين شاركوا فيها، والمؤكد أن هذا التعقيد والتعدد لم يكن فى صالح الحركة، لأنه سمح بالانشقاقات وبتخريب الحركة من داخلها، حيث عبرت بعض اللجان عن مواقف متخاذلة لبعض القوى السياسية .

ويروى عصام الدين جلال فى مذكراته بعض تفاصيل تلك الانشقاقات خاصة ما يتعلق بدور"اللجنة القومية " التى شكلها الإخوان المسلمون .

وفى حقيقة الأمر، فإن موقف الإخوان المسلمين منذ البداية كان لابد وأن يؤدى بهم إلى قيادة المعسكر المضاد للحركة الوطنية تحت قيادة الوفد والشيوعيين، بداية من انتخابات اللجنة التحضيرية التى كانوا فيها مجرد جواسيس للحكومة، وصولاً إلى محاولة تخريب اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وذلك بالرغم من رأى د. زكريا سليمان بيومى الذى يحاول تبرير انسحاب الإخوان من معسكر الوفد لافتًا إلى أن طلاب الإخوان رفضوا أن يعملوا تحت قيادة الوفد، لذلك رفض الوفديون والشيوعيون الالتزام بقرارات مؤتمر الإخوان وفضلوا اتهام الإخوان بالعمالة لصالح حكومات الأقلية، خاصة حكومة إسماعيل صدقى .

وكان طبيعياً من وجهة نظرسليمان أن يلجأ الإخوان إلى تشكيل لجنة مضادة هى اللجنة التنفيذية العليا للطلبة، بعد

اجتماع عقد في مقر شعبة الإخوان المسلمين وضمت هذه اللجنة إلى جانب الإخوان عناصر من مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكى، وجبهة مصر التى أنشأها على ماهر عام ١٩٤٥، بالإضافة إلى عناصر من الحزب الوطنى والأحرارالدستوريين.

وترى صفاء شاكر أنه كان لهذه القوى اتفاق عريض حول عدة قضايا أبرزها: كراهيتهم للوفد، ومفاهيمهم الإسلامية، بالإضافة لموقفهم المناوئ للنظام البرلمانى أما الأحرار الدستوريين فلم تكن أحداث كوبرى عباس فى ٩ فبراير من وجهة نظرهم إلا مناورة سياسية.

من اللافت للنظر أن تخاذل الإخوان المسلمين عن المشاركة فى الأحداث كان دائمًا يجرى التعبير عنه وبأشكال مختلفة فقد كانت مشكلة الإخوان أكثر تعقيدا بسبب توجيه مكتب الإرشاد لهم بعدم المشاركة فى تجربة اللجان الطلابية المشتركة و مع تأييدهم المطلق لحكومة صدقى بداية من الترحيب باختياره، مرورا بموقف زعيم الإخوان فى الجامعة مصطفى مؤمن الذى دعم صدقى بتوظيف الآيات القرآنية.

و قد برر الإخوان موقفهم المتخاذل بأنهم كانوا رافضين العمل تحت قيادة عناصر أجنبية فى إشارة لارتباط الحركة الشيوعية فى مستوى القيادة بعناصر يهودية أو مصريين متمصرين، كذلك قال

طلاب الإخوان " إن المثقفين من الطلاب ليس لهم أن يتحدوا مع من هم أقل منهم ثقافة " والإشارة صريحة لرفض وجود العمال فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال.

وتشير الدكتورة صفاء شاكر فى كتابها (إسماعيل صدقى الواقعية السياسية فى مواجهة الحركة الوطنية) إلى أن وفد من اللجنة الوطنية للطلبة والعمال قام بزيارة المرشد العام للجماعة حسن البنا لطلب مساعدته وأجابهم برد غير واقعى مُؤَاده » الإخوان غير جاهزين " كما أكد المرشد نفس المعنى فى لقاء جمعه ورئيس اللجنة عصام الدين جلال وقال له بالحرف الواحد " الإخوان ليست لهم علاقة باللجنة ولا يعنيهم أمرها " .

وفى الحقيقة شارك الإخوان فى الإضراب العام والمظاهرات يوم الجلاء، لكنهم سرعان ما انفصلوا عن اللجنة الوطنية للطلبة والعمال وكونوا اللجنة القومية فى محاولة متعمدة لوقف نفوذ الشيوعيين والوفديين فى هذه الحركة، وقد ندد الجناح اليسارى فى الحركة الطلابية باللجنة القومية على اعتبار أن نبرتها الأيديولوجية القومية هى نبرة رومانسية رجعية معادية للحركة الوطنية، بل "فاشية " حسب توصيف البيان الذى أصدره مؤتمر نقابات عمال القطاع الخاص التابع للحركة المصرية للتحرر الوطنى بعد تكوين "اللجنة القومية " .

وفى الحقيقة لم تكن مساندة صدقى باشا لتلك اللجنة عملاً من قبيل المصادفة وإنما رغبة فى " غزو الحركة الطلابية من الداخل "، إذ نظر صدقى إلى اللجنة القومية كتكوين سياسى بديل للجنة الوطنية للطلبة والعمال، بدليل أن الإخوان المسلمين تلقوا ثمن وقوفهم إلى جانب صدقى ودعمه، حيث استطاعت الجماعة الحصول على تسهيلات، أبرزها ترخيص بإصدار صحيفة يومية اعتباراً من مايو ١٩٤٦، والحصول على ورق طباعة وتسهيلات أخرى خاصة بنشاط الجوالة.

وتشير المصادر البريطانية التى عادت لها صفاء شاكر فى دراستها عن إسماعيل صدقى إلى أن صدقى كان " يواصل ألاعيبه مع الإخوان وقادة مصر الفتاة وهو على بينة من الخطر الذى يمثلانه " لكن ذلك التعاون بين صدقى والإخوان كانت له خطورته على مسار الحركة الوطنية المصرية من زاوية أنه كان بمثابة اعتراف رسمى من رئيس الحكومة بالدور البارز للإخوان المسلمين وهو خطأ عانت منه الحركة الوطنية لأنه دفع بجماعة الاخوان إلى بؤرة المجابهة الوطنية وهى لم تكن مؤهلة لذلك بحسب رأى عصام الدين جلال فى مذكراته، على أن تلك المواقف المتخاذلة للجماعة على المستوى القيادى لا تمنع من التأكيد على مشاركة بعض عناصر الإخوان فى أيام الحداد

الوطنى والإضراب العام بمبادرة خاصة منهم، وليس التزامًا بأى قرار تنظيمى من المرشد العام .

ومن المهم الإشارة إلى أن اللجنة القومية التى شكلها الإخوان لم تستمر طويلاً ويبدو أن موقف الإخوان المتخاذل فى انتفاضة ١٩٤٦ أصاب الجماعة بأزمات كبيرة، حيث بدأت تضعف تدريجياً، بينما أخذ خصومها فى استغلال موقفها والتشهير بها ونشر أخبار الانشقاقات المتتالية التى أصابت جسم الجماعة .

وبعيداً عن موقف الإخوان المسلمين نجد أن نجاح تحالف الشيوعيين والوفديين إلى جانب تحالف العمال والطلبة سمح بقيادة الجماهير، على أساس المطالب الوطنية وعلى أساس تبنى المصالح الطبقية إذ يرى د. أنور عبدالملك أن ذلك التحالف أشاع فكرة الديمقراطية فى صفوف الجماهير ولفت النظر إلى أن التحرر الوطنى من الاستعمار وأعوانه لابد أن يؤخذ بالقوة ولاشك أن ذلك التوجه قد أثر بشكل كبير على الدفع بالحركة الوطنية نحو الكفاح المسلح الذى أخذت به حكومة الوفد عام ١٩٥٠ .

والواضح أن هذا التحالف قد أسهم إلى حد كبير فى تبلور الأهداف الوطنية حسب ما تكشف عنه قراءة بيانات الحركة باختلاف لجانها، خاصة فى الموقف تجاه مسألة السودان وحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره بعد الجلاء الشامل عن وادى

النيل وهو أمر يؤكد ما ذهب اليه البعض من أن بعض شعارات اللجنة كانت بداية التوجه القومى للحركة الوطنية المصرية وهو توجه تبلور على نحو واضح بعد ثورة يوليو ١٩٢٥ .

ويرى رفعت السعيد أن تحالف القوى الوطنية الرئيسية قد أكد صلاحية العمل الجبهوى باعتباره أنسب الصيغ التى تميز الأعمال الثورية الناجحة ، ويؤكد أن عناصر الوفد فى ذلك التحالف تجاوزت سياسة قادة الحزب رغم اعترافه بأنها لم تكن عناصر شاردة تمامًا عن حقل العمل الوفدى ، إذ ظلت دائماً تعمل تحت قيادة النحاس باشا ورعايته ، بل إنهم كانوا أحد عوامل الضغط داخل الحزب وخارجه .

أما عن تحالف الطلبة والعمال ، فإنه كان بمثابة اكتشاف لأحد قوانين الحركة الثورية المصرية ، وهى ضرورة الربط بين عنصرى الثورة (الطلبة والعمال) ، مع ملاحظة أن اللجنة الوطنية كانت تعبيراً تنظيمياً مؤقتاً أما التحالف بين الطلبة والعمال حول قضية الاستقلال ، فإنه لا يعنى الاتفاق الكامل حول تصور كل منهما لحل الأزمة الاجتماعية حيث نظر بعض الطلاب إلى العمال باعتبارهم حليفًا تابعًا كانوا فى حاجة إلى مساندته ، فى حين أن أحمد صادق سعد ، أحد قيادات جماعة "الفجر الجديد " القريبة من العمال رأى أن التحالف زاد من درجة وعى العمال وارتقى

بهذا الوعى إلى مستوى قومى .

وفى حقيقة الأمر لا يجب النظر إلى ذلك التحالف وفق رؤية متفائلة ، بمعنى أن جماعةالفجر الجديد نفسها انتقدت بقسوة أعمال اللجنة الوطنية وأكدت أن أحداث ٢١ فبراير و٤ مارس كانت عفوية ولم يسبق التحضير لها ، وهو ما يعنى أن اللجنة اقتصر دورها على تحديد تواريخ التظاهرات دون أن تلعب أى دور تنظيمى فى قيادة الجماهير .

و يكشف التقصى عن وضع عناصر الفجر الجديد داخل اللجنة عن أسباب وقوفهم هذا الموقف النقدى من عمل اللجنة ، حيث أشارت بعض الدراسات التى اهتمت بطبيعة مشاركة العمال فى الحركة ، إلى أن منظمات "حمتو "و"مؤتمر نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية " ، و "إيسكرا " كانوا أكثر نشاطاً فى اللجنة من جماعة الفجر الجديد .

ويسبب هذا الموقف الضعيف لمؤيدى الفجر الجديد داخل اللجنة الوطنية فقد كانوا أكثر حساسية تجاه الخلل التظيمى فى هيكلها الداخلى من حيث هيمنة العناصر الطلابية على اللجنة ، وقد اتضح هذا من رسالة بعثت بها اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر إلى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال زعمت فيها بأن نسبة تمثيل العمال غير عادية فى اللجنة ، لأن عدد ممثلى

الطلاب والعمال متساو، ومع ذلك فإن للطلاب أغلبية الأصوات فى الأمانة العامة واللجنة المالية، وتعرضت الرسالة إلى البرنامج السياسى الذى كان مقترحاً للجنة، لأنه " لم يضع ثقة كافية فى نضال الطبقة العاملة ".

وقالت اللجنة التحضيرية "إن دور الطلاب فى هذه الفترة ليس قيادة الحركة الوطنية، لكن مساعدة الطبقة العاملة على التعبير عن أهدافها ومطالبها " وأصرت بصفة خاصة على ألا تخضع التنظيمات العمالية المستقلة سياسياً وتنظيمياً لعناصر غير عمالية.

وإذا كان رفعت السعيد يبدى اندهاشاً من موقف الفجر الجديد، ويراه غير مبرر، فإن أحمد صادق سعد، يبرر هجوم جماعة الفجر الجديد بقوله "فى هذه الفترة انتشرت فكرة مؤداها أن اللجنة الوطنية والعمال هى الشكل المصرى للسوفيت، ولم يكن هذا صحيحاً بسبب أن اللجنة كانت معزولة تماماً عن الفلاحين " لكن وثائق وأوراق أبو سيف يوسف العضو البارز فى الفجر الجديد كشفت عن بيانات أصدرتها المجموعة دعمًا لعمل اللجنة خلال مسار الانتفاضة.

ولكن رفعت السعيد وهو أحد عناصر "حمتو" يرى أن السبب فى هجوم الفجر الجديد على اللجنة يكمن فى أن الجماعة

أصابتها الشكوك من تقارب "إيسكرا" و "حمتو" ويقول إن جماعة الفجر الجديد لم تقدر حقيقة الدور التاريخى الذى لعبته اللجنة الوطنية للطلبة والعمال، بينما يضع أحمد عبدالله سبباً آخر وهو خبرة جماعة الفجر الجديد المباشرة بسير العمل داخل اللجنة - الذى لم يكن ديمقراطياً بالشكل الكافى، ويبدو أن جماعة الفجر الجديد فى كل الأحوال لم تحسن التعبير عن موقفها لأنه جاء بشكل علنى وفى خضم الأحداث، لكن هذا لا يقلل أو يضعف من حجة منطقها ويساعد على قبول هذا الرأى قصر عمر اللجنة.

وإذا حاولنا البحث عن أسباب قصر عمر اللجنة فقد كان ذلك لعدة أسباب يأتى فى مقدمتها أن الدافع وراء تكوينها كان دافعاً تلقائياً، وبعد فتور حماس الطلاب انتهى دورها تقريباً ما يعنى أنها كانت "ظاهرة فورية" فاقت فى مداها الثورى أية قدرة على توجيهها بوعى أو توفير شكل تنظيمى مستقر لها، وجاء تشكيل اللجنة ليجمع عدة فصائل سياسية لكن فى الممارسة لم تستطع هذه الفصائل التغلب على انقساماتها الداخلية بتعبير سعد زهران أحد أبرز أعضائها فقد نجحت النزاعات العقائدية الكامنة فى الظل فى فرض حظها وتحويل الطاقات البشرية والمادية لتشكيلاتها وتنظيماتها من أجل الحصول على مكاسب

حزبية ضيقة ، وبدلاً من الالتحام بالجماهير اتجهت الزعامات العقائدية إلى عقد اتفاقات وصفقات سياسية خارج الحركة الجماهيرية ، وبعيداً عن قياداتها الشابة ، بل من خلف ظهورهم

ويلاحظ أن فشل اللجنة في الأعمال التنظيمية وبعد أحداث الانتفاضة جاء لأنها شكلت على عجل ولم يكن موقف أعضائها متجانساً في الموقف من قضايا عديدة ، بل إن الصلة بينها وبين العمال قد انقطعت نهائياً بعد فترة وجيزة ، كما أثبتت اللجنة فشلها وعدم قدرتها على تنفيذ قرارها الخاص بالإضراب فى أول إبريل ١٩٤٦ ، وكانت تجتمع مرتين أسبوعياً لمدة شهر كامل دون أن تصل إلى أية نتائج عملية .

ومن بين الأسباب التى أسهمت فى قصر عمر اللجنة كذلك عدم نضجها الكامل ، حيث استمرت تعتمد فى نشاطها على المدن ، وبين أبناء البرجوازية الصغيرة ، ولم تمتد إلى الفلاحين الذين يعتبرهم شهدى عطية "جيش الثورة" .

والواضح أنه على الرغم من وعى قيادات اللجنة بأبعاد الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ، فإن أعضاءها كانوا بحاجة عملية إلى خبرات نضالية لم تكن متوافرة ، ورغم ادعاءات اللجنة بقربها للجماهير ، فإنها كانت بعيدة عنها تماماً ، بل إن شهدى عطية نفسه يقرر فى صراحة أنها كانت لجنة علوية

لا علاقة لها بالشارع أو المدرسة والمصنع ، وعابها أيضاً عدم التجانس بين قياداتها التى جاءت من روافد سياسية مختلفة .

ويكاد أبو سيف يوسف فى كتابه الأخير " وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ - ١٩٥٧ أن يتفق مع تلك الفكرة مشيراً إلى أن اللجنة ضيعت فرصا وطنية مهمة لم تستغلها لافتًا هو أبرز قيادات الفجر الجديد إلى أن صلة اللجنة بالطبقة العاملة ظلت ضعيفة فلم تفعل لها شئيًا فى قضايا مثل الأجور والبطالة لذلك ينتهى إلى الإقرار بأن اللجنة لم تكن تحالفا بين الطبقات الشعبية لأنها ركزت على هدف واحد هو تحرير البلاد من الاحتلال دون أن تربط هذا التحرير بمطالب الطبقة العاملة وغيرها من الطبقات التى أضرت بها الحرب وسياسات الاحتلال .

نتائج وآثار انتفاضة ١٩٤٦

فى مقال نشره الكاتب الراحل نعمان عاشور اعتبر انتفاضة ١٩٤٦ "ثورة " ، ويصر طوال هذا المقال على استخدام هذه الكلمة ، ويؤكد أنها كانت كذلك لولا أنها قامت فى أوضاع غير مهيأة لقبولها ، أو كانت أسبق مما يسمح به التطور السياسى للمجتمع ، ويرى أن أحداث الانتفاضة كانت همزة الوصل بين ثورة ١٩١٩ و١٩٥٢ ، وبطبيعة الحال لا يمكن أن نستخدم كلمة ثوة لتوصيف أحداث الانتفاضة التى قطعت رغم ذلك شوطا

مهماً باتجاه تحقيق الأماني الوطنية، فعلى المستوى السياسي فتحت الانتفاضة ملفات معاهدة ١٩٣٦ التي كانت ثمرة من ثمار انتفاضة ١٩٣٥، وإذا كانت الحركة الوطنية بعد عامي ١٩٣٥ و١٩٤٥ نتج عنها بشكل أو بآخر تعديل مسار المفاوضات بين مصر وبريطانيا وميلاد معاهدة ١٩٣٦ فإن الحركة الوطنية في انتفاضة ١٩٤٦ نجحت في منع توقيع اتفاقية مشابهة، حيث يعتبر فشل مفاوضات صدقي بيفن نجاحاً جزئياً لها يزيد منه أن حكومة الوفد ألغت معاهدة ١٩٣٦ بعد سنوات قليلة من أحداث الانتفاضة، كذلك كان انسحاب القوات الإنجلزية من القاهرة والدلتا نحو القناة أحد الآثار المباشرة للانتفاضة ١٩٤٦.

والملاحظة المهمة في نتائج الانتفاضة أن نشاط اللجنة الوطنية للطلبة والعمال قد دفع أغلب الأحزاب السياسية إلى تغيير برامجها والبدء في تبني إصلاحات اجتماعية، وكان الوفد بين هذه الأحزاب وانعكس ذلك على أداء حكومته في ١٩٥٠.

والمؤكد أن تبلور نشاط الطليعة الوفدية داخل الحزب كان أثرا مباشراً لتلك الانتفاضة وعاملاً من عوامل الضغط على الجناح اليميني للحزب ودفعه للقبول مضطراً بالإصلاحات الاجتماعية التي جرى تبنيها الأمر الذي سمح لعودة الوفد إلى قواعده الجماهيرية التي وقفت وراءه في حكومة عام ١٩٥٠

وهناك من المفكرين من يرى أن أحداث ١٩٤٦ أسهمت بشكل كبير فى التأثير على فكر الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومنهم أنور عبدالملك الذى يدلل على ذلك بوجود عدد كبير من الضابط الأحرار الذين كانوا طلابًا فى الجامعة كمنتسبين خلال أحداث الانتفاضة، حتى إنه يؤكد أن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة هى التى أعطت الأولوية داخل الفكر السياسى للضباط للإصلاحات الاجتماعية الداخلية ودفعتهم إلى تبنى شعارات الإصلاح الزراعى.

ويعتبر عبدالملك كذلك أن الانتفاضة أكدت أن الارتباط بالفلاحين هو شرط نجاح أى ثورة وطنية، لكن ربما كان مقبولاً القول بأن شعاراتها دعت إلى تبنى إصلاحات اجتماعية شاملة، وجاء برنامج الضباط الأحرار متفقاً فى أسسه العامة مع أطروحات الحركة الوطنية قبل عام ١٩٥٢ والتى كانت الحركة الطلابية المصرية أقوى روافدها.

الخاتمة

توصلت من خلال هذه الدراسة التاريخية حول الدور السياسى للطلبة المصريين فى انتفاضة ١٩٤٦ إلى عدة نتائج من أبرزها أن التجربه كانت أكثر تجارب الحركة الطلابية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢ أهمية من حيث الفاعلية والالتحام بالجماهير، على الأقل فى مراحلها الأولى، ولاشك أن تلك الانتفاضة تستحق موقعها المتميز فى أدبيات الحركة الطلابية المصرية منذ بداية القرن العشرين وحتى الآن.

وأكدت الدراسة أن الطلاب المصريين نجحوا فى لعب دور نضالى مهم وطليعى فى الحركة الوطنية المصرية، خاصة بعد أن اتجه تفكيرهم نحو التحالف مع العمال باعتبارهم أحد أهم

القوى الثورية فى المجتمع ولا يمكن النظر على ضوء تجربة ١٩٤٦ إلى العمال باعتبارهم قوة ثورية تابعة ، ولا يمكن وضع الطلاب فى موقع الطليعة الثورية التى يمكن أن تتوب على العمال فى إنجاز مهام الثورة .

كما لا يمكن رد انتفاضة ١٩٤٦ إلى أسباب نفسية ، بل إن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت هى الدافع الأول للتحرك الطلابى ، للتعبير عن أمانى الحركة الوطنية المصرية وطموحاتها وفى الوقت نفسه لا يمكن القبول بما هو شائع عن الحركة الطلابية باعتبارها حركة تتبنى مطالب فئوية محضة لأن مطالب الحركة الطلابية عام ١٩٤٦ ظلت مطالب وطنية فى المحل الأول .

إذا كان المؤلف من الذين يؤمنون إيمانًا كاملاً باستحالة الحديث عن أيديولوجية موحدة لأية حركة طلابية فإنه لا ينكر أيضاً أن الأرضية التقدمية لفكر الحركة الطلابية عام ١٩٤٦ ، كانت هى الأساس الذى تحركت عليه الأحداث ، إيمانًا منه بأن الانتفاضة بكل مراحلها جاءت مطالبها بتأثير التحالف التكتيكى الذى كان قائمًا بين يسار حزب الوفد والشيوعيين المصريين داخل الجامعة ، وربما على هذه الأرضية سمح للطالبات الجامعيات بالمشاركة على نطاق واسع كخطوة من خطوات التحرر

الاجتماعى، ويعرف من زعيمات تلك الفترة لطيفة الزيات، ثريا أدهم، فاطمة زكى وأخريات.

وأثبتت الدراسة الواردة فى هذا الكتاب إمكانية العمل السياسى سواء من داخل الجامعة أو خارجها تحت صيغة التحالف باعتبارها من أنجح الصيغ التنظيمية لأية حركة سياسية إذا ما وجدت القيادة الواعية خاصة أن قادة الحركة الطلابية عام ١٩٤٦ نجحوا على النحو الذى بينته الدراسة فى التأكيد على أن أى نجاح للتحرك الطلابى مرهون بقدرة قادتها على تجاوز الانتماء الحزبى ورغم أن التجاوز الذى تم فى انتفاضة ١٩٤٦ كان تجاوزاً مؤقتاً فإنه فى كل الأحوال أجبر القيادات الحزبية على احترام التحالفات الطلابية، كما أجبر الأحزاب القائمة على تعديل برامجها السياسية وتبنى سياسات جديدة ونلمح هذا التطوير فى تحول مصر الفتاة إلى حزب اشتراكى بعد سنوات من انتفاضة ١٩٤٦ ونلمح التطوير الحادث فى حزب الوفد بعد أن أكدت الانتفاضة على الدور الذى لعبته الطليعة الوفدية فيها.

ودفعت انتفاضة ١٩٤٦ الطلابية قادة الحركة الشيوعية المصرية للتفكير جدياً فى توحيد المنظمات الشيوعية، وهو ما تم عام ١٩٤٧، أى بعد عام واحد من الانتفاضة، ومن ناحية أخرى أكدت الانتفاضة فى ١٩٤٦ رفض الجماهير لفكرة

التفاوض ودفعت الحكومة نفسها لرفض الفكرة وإعلان الكفاح المسلح عام ١٩٥١ .

وأخيراً بدا واضحاً أن فاعلية الحركة الطلابية المصرية دائماً تظل مرهونة بقدرة النظام السياسى على اختبار ادعاءاته الديمقراطية ، حيث تعكس الحركة الطلابية دائماً التناسب الطردى بين درجة الحرية الموجودة فى المجتمع لكل عام ودرجة الحرية العامة المتاحة فى الجامعة ولا شك أن استقلال الجامعة وحريتها مقياساً لحجم الحريات العامة وللحرية السياسية داخل المجتمع والتضييق عليها هو دليل على عدم حيوية النظام السياسى .

وفى إطار هذا المفهوم يؤكد المؤلف أن انتفاضة ١٩٤٦ التى تمت فى إطار شبه ليبرالى من الناحية السياسية ، ورغم ما تعرضت له من تخريب تمتعت بمميزات لم تتوافر للحركات الطلابية التى حدثت بعد عام ١٩٥٢ (أعوام ١٩٩١ - ١٩٨٤ - ١٩٧٢ -١٩٦٨- ١٩٥٤) ، إذ أن هذه التجارب والحركات الطلابية راحت ضحية لقمع النظام الذى لم يتمتع بسعة الصدر التى تمتعت بها الأنظمة السياسية قبل الثورة .

الملاحق
البيانات الرسمية

١- بيان رسمى أذاعته حكمدارية القاهرة تعليقًا على حادث كوبرى عباس

حاول بعض الشبان من طلبة وغيرهم القيام بمظاهرة صباح اليوم فاتجهوا إلى كوبرى عباس، وكان وقتئذ ميعاد فتحه لمرور المراكب، فنزل بعض المتظاهرين فى قوارب واعتدوا على مهندس الكوبرى لحمله على قفله، وبالفعل أغلق الكوبرى بطريقة غير نظامية، وأوضح البوليس للمتظاهرين بأن قفل الكوبرى لا يجدى، وأن المظاهرات ممنوعة، لكنهم أصروا على سير المظاهرات، فتقدم إليهم مرة أخرى وكيلا الحكمدار بمفرديهما، فأعادا عليهم النصح، فأبى المتظاهرون وأخذوا فى

إلقاء الحجارة على رجال القوة، فتقدمت القوة وفرقتهم وقبضت على زعمائهم وأخطرت النيابة للتحقيق والبوليس يكرر الإعلان بأن المظاهرات ممنوعة منعاً باتاً .

نشر فى جريدة الأهرام فى ١٠ / ٢ / ١٩٤٦ ويلاحظ حرص الحكمدارية على صياغة الوقائع بشكل يدين التحرك الطلابى

٢- نداء وجهته السيدة هدى شعراوى إلى الطلبة

أبنائى الأعزاء

عودتمونى أن تصغوا إلى ندائى فى مثل هذه الظروف، فقصدت مساء أمس إلى كلية الطب لأنبهكم إلى واجب، لا أظن أن ثورة الغضب التى كثيراً ما تنسى الواجبات، قد أنستكم إياه لكن صوتى لم يصل إليكم جميعاً، فها أنا أوجه إليكم ندائى على صفحات الصحف: لا تنسوا يا بنى أننا فى ظروف نحن أحوج ما نكون فيها إلى التضامن والتعاون وأن المظاهرات وما إليها من عوامل التفرقة وإثارة الشحناء بين عناصر الأمة المختلفة لا يصل بكم ولا بالبلاد إلى أهدافها القومية، التى نطالب وتطالبون بها، بل بالعكس فهى كلها معاول هدم تعود نتائجها علينا بالوبال والخسارة فالتزموا جانب الحكمة فى جهادكم وخذوا من دروس الماضى عبراً، واعملوا لمستقبل وطنكم الذى أنتم عماده متذرعين بالصبر وبُعد النظر الذى يؤدى إلى نجاح قضيتكم، وحذار أن تقعوا فيما وقع فيه أمثالكم من أغلاط كانت نتائجها وخيمة ومازالت جراحها فى قلوبنا لم تلتئم اليوم عيد ميلاد مليككم «الفاروق» الذى أحببتموه وأحبكم والذى حباكم الكثير من عطفه وتشجيعه، وضرب لكم أعلى مثل فى الوطنية الصادقة والتضحية الخالدة بارعوا حرمة هذا اليوم

السعيد، وعودوا إلى صوابكم تولاكم الله بهديه ورعايته وضمد جراحكم، وهدأ نفوسك وعوضكم خيراً وألهمكم الصواب والسداد .

نشر فى الأهرام بتاريخ ١٠ / ٢ / ١٩٤٦

- وكان المؤلف قد وجد رداً من الطلاب على بيان هدى شعراوى فى <الوفد المصرى> لكنه للأسف حين عاد مرة أخرى لم يستدل على الصفحة، حيث تم تمزيقها - غير أن مضمون الرد كان يتضمن استهانة باللغة التى تضمنها بيان السيدة هدى شعراوى .

٣- بيان عمداء كليات جامعة فؤاد الأول

اجتمع عمداء الكليات المختلفة وأرسلوا الكتاب التالى إلى سعادة مدير الجامعة لرفعه إلى معالى وزير المعارف بوصفه الرئيس الأعلى للجامعة، وفيما يلى نص الكتاب: وأبلغنا أبناؤنا طلبة الجامعة أنهم اجتمعوا صباح السبت تاسع فبراير فى حرم الجامعة تحدثوا فى المطالب القومية وخطب خطباؤهم فى بيان هذه المطالب والدعوة إلى اتحاد الأمة واجتماع كلمة طوائفها على تحقيق مطالبها، وبعد ساعتين من اجتماعهم دعاهم بعض الخطباء إلى الخروج فى مظاهرة وخرجوا وساروا حتى الجيزة، وهناك تصدى لهم رجال البوليس ومنعوهم من متابعة السير، وفرقوا جميعاً بالقوة والقسوة ونحن وقد نصبنا أنفسنا لتعليم الطلبة وإرشادهم ورعايتهم والحدب عليهم نرفع إلى معاليكم بصفتكم الرئيس الأعلى للجامعة هذه الشكوى آسفين لخروج الطلبة من حرمهم للتظاهر ومستائين كل الاستياء لما أصاب أبناءنا الطلبة وما وقع عليهم، وإنا لنرجو أن يؤخذ بالشدة ويجزى الجزاء الرادع كل من يثبت بالتحقيق أنه مسئول عما حدث فى الحوادث المؤسفة، ولسنا مع هذا نريد أن نحابى طلبتنا أو نتعصب لهم، بل نرضى بكل ما يرضى به العدل والقانون، ويعمل على تطبيق قوانين الجامعة على كل طالب يثبت التحقيق

مسئولية ، ولنا عظيم الرجاء أن ينال هذا الأمر عناية معاليكم وأن تقضوا فيه بحكمتكم .

نشر فى الأهرام فى ١٣ / ٢ / ١٩٤٦

٤- رد وزير المعارف على مذكرة عمداء الكليات

اطلعت على الخطاب الذى بعث به حضرات عمداء الكليات، وقد ساءنى أن خالف أبنائى الطلبة الخطة الرشيدة الحميدة التى ساروا عليها من بداية العام الدراسى من اقتصارهم على الاجتماع فى حرم جامعتهم، الأمر للتشاور فيما بينهم والأخذ بما تجتمع عليه كلمتهم وعدم استجابتهم للدعوة للخروج فى مظاهرات يحرمها القانون، ولا تليق بكرامتهم، وقد أسفنى كل الأسف كذلك ما أصاب أبنائى الطلبة وتألمت له كثيراً، وسأعمل استجابة للواجب وإجابة لطلب حضرات العمداء على أن يجازى كل من يثبت التحقيق إدانتهم فى غير هوادة وأنى حين أحى فى طلبة الجامعات غيرتهم على المطالب القومية التى يخفق بها قلب كل مصرى ويعدها مقعد رجائه أهيب بأبنائى الطلبة أن يخلدوا إلى السكينة ويلتزموا النظام ليمكنوا أبناءهم من الدفاع عنهم والتحدث باسمهم وليسيروا السيرة الملازمة لثقافتهم وكرامتهم وليضربوا مثلاً عليا للشباب المثقف.

وليثق أبناؤنا الطلبة كل الثقة أن المطالب القومية فى أيد متمسكة بها أمينة عليها وتبذل كل رخيص وغال فى سبيل تحقيقها، وإنما يمكن أولى الأمر من تحقيق إجماع الأمة فى حزم

وعزم ونظام، وإنى لأرجو أن يكون للطلبة القدوة المثلى فى هذا.

نشرت فى الأهرام ١٣ / ٢ / ١٩٤٦

٥- بيان من لجنة الطلبة التنفيذية العامة إلى صاحب الجلالة الملك

أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية العامة ترفع فيها ولاءها إلى صاحب الجلالة الملك، وتعلن أن حركتها الحالية ليست لها علاقة بأى حزب من الأحزاب، وأنها حركة وطنية لا يقصد من ورائها إلا الحرية والاستقلال التام للبلاد.

الأهرام فى ١٤ / ٢ / ١٩٤٦

٦ - بيان اللجنة الوطنية للطلبة والعمال تعليقاً على أحداث يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦

بالأمس أصدرت اللجنة الوطنية قرارها بالإضراب الشامل إبرازاً لوحدة الأمة وتمسكها بمبادئها الوطنية، ونادت المواطنين إن هذا يوم الجلاء تشهر فيه مصر وطناً واحداً وموكباً واحداً يرمى إلى هدف واحد، وناشدت فى ندائها المواطنين أن يكون تعبيرهم: مسالمين فى قوة مجاهدين فى سلم حاسمين فى صمت.

وقد كانت التلبية جبارة خالدة أبرزت روح مصر على حقيقتها ملتهبة حية لا تموت فسارت المظاهرات من جميع الجهات طبقاً لخطة موضوعة منظمة، فقام عمال النقل المشترك وشبرا الخيمة وممثلو مؤتمر العمال وعمال الجيش، ووفود الطلبة من جميع الكليات متجهين إلى الأزهر حيث كان قد تقرر أن يعقد مؤتمر عام يجتمع فيه الجميع وفى الأزهر تقرر أن تسير هذه المظاهرة السلمية الكبيرة فى شوارع القاهرة مارة بعابدين فميدان الأوبرا بشارع فؤاد الأول، فشارع سليمان باشا، فميدان الإسماعيلية فميدان الملكة فريدة، حيث تتفرق جميع المظاهرات

وفعلاً سار جميع الشعب على اختلاف طبقاته وفى هذه الشوارع جميعاً لم يحدث حادث واحد يعكر الأمر أو يحل

بالنظام، رغم مرور الكثير من الإنجليز لافتين الأنظار مستفزين الشعور الوطنى باختراقهم صفوف المنادين بجلائهم.

وفى الساعة الثانية عشرة والنصف، اجتمعت الجموع فى ميدان الإسماعيلية وتصاعدت هتافاتها الوطنية الخالدة، وفجأة أقبلت أربعة لوريات تابعة للجيش البريطانى فى سرعة عظيمة جداً واندفعت فى ميدان الإسماعيلية فجرت الجماهير مفسحة للوريات طريقاً، غير أن أحد هذه اللوريات بدلاً من أن تسير فى الطريق الذى أفسح اندفعت فى وسط الجماهير فصدمت الكثيرين وقتلت منهم أربعة هم: أمين أبوالعزم - محمد أبو النصر - حسن حسن عبدالباقى - يوسف زكى فلم تتمالك الجماهير نفسها من الغضب، وكانت متسامحة عاقلة، فلم ينشأ عن غضبها سوى إحراق سيارتين، وما كاد دخان اللهب يتصاعد حتى دوى فى ميدان الرسماعيلية رصاص صادر من معسكرات الجيش البريطانى فأصاب كثيرين من القتلى والجرحى، فاندفعت الجموع العزلاء متفادية الرصاص الآثم، والتجأ البعض إلى رئيس القوة العسكرية المصرية طالباً منه أن يعالج الأمر، فانتقل إلى الثكنات البريطانية ورجع إلينا بوعد بوقف إطلاق الرصاص وفى أثناء تدفق العامة تقابلت الجماهير بدورية من الجيش البريطانى أمام مخزن اليران، وسرت إشاعة

أن سبعة من المتظاهرين محجوزون داخل المخازن ، وما أن تقابلت الدورية مع الجماهير حتى أطلقت الرصاص عليهم ، ففوجئنا برؤية النار في أحد المخازن واللجنة تطالب الحكومة بأن تقوم بواجبها إلى النهاية ، فتقدم المسئولون أيّا كانوا لينالوا جزاء ما أجرموا ، فإن لم تفعل فإن صوت الشعب وهو من صوت الله سيكون قاسياً عادلاً ، كما أن اللجنة الوطنية قد قررت استنكار أعمال الاستفزاز والاعتداءات الوحشية التي قام بها الجنود البريطانيون على الشعب الأعزل المسالم وطالبت اللجنة الحكومة أن تقوم بالاحتجاج وأن تطالب بسحب القوا ت البريطانية من المدن الكبرى فوراً كما طالبت اللجنة أن تعلن للحكومة – كما يعلن كل مصري مسئول رفضه الحكم أو المفاوضة إلا على أساس تصريح يصدر من الجانب البريطاني بالجلاء ، وهي تدعو الشعب ألا يلتجئ إلى وسائل العنف حتى يرد الرد البريطاني في مدة أقصاها خمسة عشر يوماً

نقلاً عن مقال للدكتور محمد أنيس بعنوان : (٢١ فبراير في التاريخ المصري)

روز اليوسف العدد ٢٢٨٠

قائمة المصادر والمراجع

١- المذكرات التاريخية

محمد حسين هيكل (الدكتور): مذكرات فى السياسة المصرية، الجزء الثانى، طبعة المعارف

٢- الدوريات

أ- صحف

الأهرام (يومية) عام ١٩٤٦ وعام ١٩٩٧

الوفد المصرى (يومية) ١٩٤٦

الفجر الجديد (أسبوعية) ١٩٤٦

الأهالى (أسبوعية) ١٩٩٦

الشروق الجديد/ مارس ٢٠٠٩

الشعب (كانت تصدر مرتين أسبوعياً) أعداد عام١٩٩٦

ب- مجلات:

الطليعة (شهرية) أعوام ١٩٧٧-١٩٦٦-١٩٦٥

الكاتب (شهرية) ١٩٧١

اليقظة العربية (شهرية) ١٩٨٦

أدب ونقد (شهرية) ١٩٩٠

أحوال مصرية/ مركز الدراسات/ مؤسسة الأهرام/ العدد ٢١/ خريف ٢٠٠٥

المراجع

١ - أبو سيف يوسف : " وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى ١٩٤١ - ١٩٥٧" الناشر مطبعة الأمل ، القاهرة ٢٠٠٠

١ - أحمد صادق سعد : صفحات من تاريخ اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٨١

٢- أحمد عبدالله (الدكتور) : الطلبة والسياسة فى مصر ، ترجمة إكرام يوسف سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩١ .

٣- إدوارد باتلوف ، فلسفة التمرد ، نقد الأيديولوجية اليسارية الراديكالية ، ترجمة سامى الرزاز ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨١ .

٤- إسماعيل زين الدين (الدكتور) : الطليعة الوفدية والقضايا الوطنية ١٩٥٢-١٩٤٥ سلسلة مصر النهضة ، هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩١ .

٥- السيد يوسف : الإخوان المسلمون هل هى صحوة إسلامية؟ الجزأين الثانى والرابع ، مركز المحروسة لنشر ١٩٩٥

٦- آمال السبكى (الدكتورة) : التيارات السياسية فى مصر ١٩٥٢ : ١٩١٩ ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٨٢

٧- أنور عبدالملك (الدكتور) : المجتمع المصرى والجيش ، ترجمة سامى الحداد ، ميخائيل خورى : دار الطليعة ، بيروت ١٩٧٢

٨- جويل بنين - زكارى لوكمان : العمال والحركة السياسية فى مصر ، ترجمة إيمان حمدى - عصمت صلاح الدين تقديم أحمد صادق سعد ، الجزء الثانى ، مركز البحوث العربية ١٩٩٦

٩- رءوف عباس حامد (الدكتور) :

- تاريخ جامعة القاهرة سلسلة تاريخ المصريين ، هيئة الكتاب ١٩٩٤
- جماعة النهضة القومية ، دار فكر ، القاهرة ١٩٨٥

- الحركة العمالية فى مصر ١٨٩٩ ١٩٥٢ ، دار الكاتب العربى ، القاهرة ١٩٦٨
- أوراق هنرى كورييل (تحقيق ودراسة) ترجمة عزة رياض ، دار سينا ، القاهرة ١٩٨٨
١٠- دونالد مالكوم ريد : جامعة القاهرة وبناء مصر الحديثة ، ترجمة إكرام يوسف ، مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ١٩٩٦
١١- رفعت السعيد (الدكتور) :
- كتابات فى التاريخ ، دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٨٠
- تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٥٠-١٩٤٠ ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٧٦
- الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٤٨-١٩٢٥ ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ١٩٧٧
١٢- رول ماير :
-الدراسات التاريخية المصرية المعاصرة من ١٩٣٦ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة أحمد صادق سعد ، شهدى للنشر ، القاهرة ١٩٨٧ .
- البحث عن الحداثة فى مصر / الفكر السياسى العلمانى الليبرالى فى مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٨ ترجمة شريف يونس / دار ميريت / القاهرة ٢٠٠٠
١٣- ريتشارد ميتشل : الإخوان المسلمون ، ترجمة عبدالسلام رضوان ، تقديم صلاح عيسى ، مكتبة مدبولى . القاهرة ١٩٧٧
١٤ - زكريا سليمان بيومى (الدكتور) : الإخوان المسلمون والجماعات الدينية فى الحياة السياسية المصرية من ١٩٢٨ إلى ١٩٤٨ ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٩
١٥- سعد زهران : مصر ١٩٤٥ (النهضة الوطنية تحت قيادة مدنية من

الطبقة الوسطى) القاهرة ١٩٩٩ طبعة خاصة عن دار ميريت
١٦ - سيرانيان : مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبدالهادى ، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ١٩٨٥
١٧ - شهدى عطية الشافعى : تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ إلى ١٩٥٦ القاهرة ، طبعة ١٩٨٣ دار شهدى
١٨ - صلاح عيسى : حكايات من دفتر الوطن ، كتاب الأهالى ، العدد ٣٩
١٩ - صفاء شاكر (الدكتورة) : إسماعيل صدقى الواقعية السياسية فى مواجهة الحركة الوطنية ، دار الشروق ، طبعة ٢٠٠٥ ، سلسلة التاريخ / الجانب الاخر
٢٠ - طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ دار الشروق ، القاهرة ، طبعة ١٩٨٣
٢١ - عادل الهوارى (الدكتور) : علم الاجتماع من منظور نقدى ، مكتبة نهضة الشرق ، جامعة القاهرة ١٩٨٣
٢٢ - عادل أمين : محاكمة الشيوعيين المصريين (قضية ١٩٤٦ - حملة صدقى ضد العناصر الوطنية - القاهرة ١٩٩٦
٢٣ - عاصم الدسوقى (الدكتور) :
- مصر فى الحرب العالمية الثانية الطبعة الثانية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ١٩٨٠ :
- عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية (تحرير وتقديم) مركز المحروسة للنشر ، القاهرة ١٩٩٨
٢٤ - عاصم محروس عبدالمطلب (الدكتور) : دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، سلسلة مصر النهضة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠
٢٥ - عبدالرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، دار

المعارف- القاهرة ١٩٨١
٢٦- عبدالعظيم رمضان (الدكتور):
- دراسات فى تاريخ مصر المعاصر، المكتب العربى للبحث والنشر، القاهرة ١٩٨١
- الفكر الثورى فى مصر قبل ٢٣ يوليو، مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨١
- صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ إلى ١٩٥٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب - (مكتبة الأسرة) ١٩٧٩
٢٧ - عصمت سيف الدولة (الدكتور): الحركة الطلابية انتصار للإنسان ضد المثالية والمادية، القاهرة، دت
٢٨ - عصام الدين جلال (الدكتور) الشارع الوطنى ١٩٢٤-٢٠٠٨ المدرسة والقدوة، دار ميبرت، القاهرة ٢٠٠٩
٢٩ فاروق القاضى فى كتابه " فرسان الأمل / طبعة مركز البحوث العربية / القاهرة ٢٠٠٠
٣٠- لطيفة سالم (الدكتورة): فاروق ونهاية عصر الملكية، مكتبة مدبولى، القاهرة ١٩٨
٣١- ماريوس ديب (الدكتور): الوفد وخصومه من ١٩١٩ إلى ١٩٣٩، دار البيادر للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٧
٣٢- محمد السعيد إدريس (الدكتور): حزب الوفد والطبقة العاملة، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٧
٣٣- محمد أنيس - السيد رجب حراز (الدكاترة): التطور السياسى للمجتمع المصرى الحديث، دار النهضة العربية، الاقهرة، ددت
٣٤- محمد يوسف الجندى: ٢١ فبراير توجه جديد فى الحركة الوطنية المصرية، دار الثقافة الجديدة سللة المكتبة الشعبية، العدد الأول، القاهرة ١٩٨٦

٣٥- هدى جمال عبدالناصر (الدكتورة) : الرؤية البريطانية للحركة الوطنية المصرية من ١٩٤٥ إلى ١٩٥٢ ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٧

٣٦- هدى شامل أباظة (الدكتورة) : النقراشى ، اعادة قراءة التاريخ- سلسلة الجانب الآخر ، دار الشروق ، القاهرة ٢٠٠٤

٣٧- هشام مبارك : الحركة الطلابية محاولة للفهم ، القاهرة ، دت

٣٨- يونان لبيب رزق (الدكتور) : الأحزاب السياسية فى مصر من ١٩٠٦ إلى ١٩٨٤ ، كتاب الهلال القاهرة ١٩٨٤

- تاريخ الوزارات المصرية ١٩٥٢ : ١٨٧٨ - هيئة الكتاب ، القاهرة ١٩٩٩

الرسائل العلمية

١- السيد محمد عشماوى : تاريخ الفكر السياسى المصرى ١٩٥٢- ١٩٤٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ١٩٧٧

٢- Jean pierre theick: le jaunrnee du 21 fevrier - 1946 dan 1 histuire du mouvement national Eguptien-se- Aix - en province 1976

المحاضرات الدراسية

- د . رءوف عباس حامد : فى تاريخ مصر المعاصر ، محاضرات ألقيت على طلبة قسم التاريخ بآداب القاهرة ١٩٩١ ، دار النهضة العربية .

التعريف بالمؤلف

* **سهد محمود حسن**

- دراسات عليا فى التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الأداب، جامعة القاهرة ١٩٩٨.
- له عدة مقالات ودراسات منشورة حول تاريخ الحركة الطلابية فى مصر ويكتب بصورة منتظمة مقالات فى الشأن الثقافى تنشر فى عدة صحف عربية أبرزها الأهرام والحياة اللندنية.- نال الجائزة الأولى لنقابة الصحفيين المصريين عام ٢٠٠١ لأفضل قراءة لفيلم أيام السادات بشأن صورة الزعيم على الشاشة/ جدل السينما والتاريخ.
- كتب وأعد سيناريو الفيلم الوثائقى يوسف درويش.. راعى الأمل كما شارك فى إعداد فيلم وثائقى عن اغتيال الرئيس أنور السادات فى برنامج الجريمة السياسية لقناة الجزيرة.
- من مؤلفاته: «دم الطلبة» عام ٢٠٠٠ دار زويل القاهرة/، «تاريخ تانى» ديوان بالعامية المصرية، هيئة الكتاب القاهرة ٢٠٠٠، «فتنة السؤال» تحرير لحوارات مع الشاعر البحرينى قاسم حداد، بيروت ٢٠٠٦.

وله تحت الطبع: «أحمد عدوية.. الفن مملكة.. قراءة أخرى من منظور النقد الثقافى».

المحتوى

- الإهـــــداء 5
- المـقـدمـة 7

* **الفصل الأول:**

- الحركة الطلابية فى مصر من عام ١٩٠٦
حتى الحرب العالمية الثانية 13

* **الفصل الثانى:**

- القوى السياسية فى مصر قبيل الحرب
العالمية الثانية وتأثيرها فى الحركة الطلابية 27

* **الفصل الثالث:**

- مصر بعد الحرب العالمية الثانية 49

* **الفصل الرابع:**

- انتفاضة ١٩٤٦ 69
- الخـاتـمـة 121
- المـلاحـق 125
- قـائـمـة المـصـادر والمراجع 137



وكان من شدة تأثير حادث كوبري عباس في الشارع المصري أن طالب الدكتور طه حسين بمحاكمة المسئول عنها فكتب تحت عنوان المحاكمة: يجب أن يقدم هؤلاء السادة للمحاكمة وقبل كل شئ أن تعرف الأمة المصرية بالضبط عدد القتلى والجرحى وإن كان قتيل واحد يكفي لمحاكمة ألف وزارة و ألف نقراشي.

ومن جهته كتب د. عزيز فهمي: "إنه وطننا فاحصدوا أر حصدا واحشرونا في السجون حشرا، واستعينوا على خطف الشهداء بالكلب نمر أو بغيره، وحرموا علينا الاحتفال بال وأبيحوا دماءنا، فما أهون الفداء".

ووصف د. محمد مندور ما حدث بأنه "همجية" وكتب أن الأ رفعت راية الجهاد ولن تسقط هذه الراية من يدها بعد اليوم يكتب لها النصر.

الغلاف: د. خالد س

www.gocp.gov.eg
www.qatrelnada.com.eg
www.althaqafahalgadidah.com.eg
www.odabaaelaqaleem.com

الثمن : جنيهان